الفصل السادس

العلاقات الخارجية للجبهة

◆◆◆

obeikan.com

obeikan.com

أولاً: على المستوى العربي

يمثل الإقرار بحتمية نسج العلاقة بين الثورة الفلسطينية ومحيطها العربي أحد القوائم المشتركة بين مختلف التيارات الممثلة للفكر السياسي الفلسطيني، إلا أن هذه العلاقة لم تعتمد بأي شكل من الأشكال على إعادة القضية الفلسطينية للوصاية العربية. فالعلاقة بين الطرفين مفروضة بفعل الانتماء القومي، والوقائع المادية والجغرافية، فضلاً عن الإحساس الفلسطيني بعجز الفلسطينيين عن تحرير فلسطين بمفردهم، فالثورة لن تتمكن من الصمود إلا في ظل نسج العلاقات مع الجماهير العربية، حيث أثبتت الأحداث أن افتقاد الثورة الفلسطينية لقواعدها الارتكازية فى البلدان العربية المحيطة بفلسطين يشكل أكبر تهديد لمسيرة الثورة ووجودها؛ ذلك أن الواقع الجغرافي الفلسطيني يحتم على الثورة الفلسطينية البحث عن القاعدة الآمنة في بلدان الطوق، وخصوصاً بعد تقوية إسرائيل للحزام الأمني على حدودها، وحالة الحصار الشديد المفروض على الفلسطينيين فى الأرض المحتلة[1]

وقد أكدت الجبهة الشعبية على ضرورة الترابط المتبادل بين النضال الوطني الفلسطيني والنضال القومي العربي، حيث اعتمدت على مبدأ أنه من الخطأ تذويب النضال الفلسطيني فى إطار النضال القومي، ومن الخطأ عدم ربطه بالنضال القومي. فشعار استقلالية العمل والقرار الفلسطيني شعار سليم عندما تتم ترجمته على قاعدة حماية الثورة الفلسطينية من الأنظمة العربية الرجعية والبرجوازية التي تحاول احتواءها، ولكنه يصبح شعاراً غير سليم إذا قصد به حصر معركة التحرير

(1) Fouad Jabber، The Resistance and the Arab Regimes، Journal of Palestine Studies، vol. 11. no 2 (Winter 1973). P. 81.

بالشعب الفلسطيني، إذ يؤدي ذلك إلى حرمان النضال الوطني الفلسطيني من توافر الشروط العربية الموضوعية التي تتطلبها معركة تحرير فلسطين[1]، وكانت الجبهة قد اتخذت قبل تحولها من الفكر القومي إلى الفكر الماركسي موقفاً بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للأنظمة العربية[2]، حيث أشارت بعد أسابيع من تأسيسها إلى أن السلاح الذي يحمله فدائيوها ليس إلا دفاعاً عن شرف الأرض العربية والإنسان العربي، وأن ميدان معركتها داخل الأرض المحتلة وليس فوق الأرض العربية، مع تأكيدها في الوقت نفسه على أن الشعب الفلسطيني لن يسمح لأي شخص أو لأية جهة أن تعوقه عن الاستمرار في قتاله ضد عدوه المحتل[3] غير أن ذلك الموقف ما لبث أن تغير عندما أخذت الجبهة تدعو إلى تبني الطريق الفيتنامي.

وبدأت سيرها على طريق التحول، فرفضت شعار «عدم التدخل في الأوضاع العربية الداخلية» الذي يفصل - وبشكل تعسفي - الترابط بين النضال الفلسطيني والعربي، وفي الوقت ذاته فإنها لم تعتبر نفسها بديلاً عن حركة التحرر العربية، بل أكدت على أهمية التحالف، والتنسيق، والأعمال المشتركة معها[4] واعتبرت الجبهة أن مستقبل حركة المقاومة الفلسطينية، وقدرتها على تحقيق أهدافها يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بنشر المقاومة الجماهيرية المسلحة على امتداد الأراضي العربية، وفتح جبهة عريضة مع الاستعمار والصهيونية والقوى المتحالفة معها.[5].

(١) الموسوعة الفلسطينية: القسم العام، المجلد الثاني، مرجع سبق ذكره، ص١٦.

(٢) التقرير السياسي للجبهة الشعبية، آب / أغسطس ١٩٦٨، مصدر سبق ذكره، ص٣٨.

(٣) بيان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حول النشاط الفدائي والاعتداءات الإسرائيلية أواخر شباط/ فبراير ١٩٦٥، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، مصدر سبق ذكره، ص١٢٢ - ١٢٣.

(٤) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: الاستراتيجية السياسية والتنظيمية، مصدر سبق ذكره، ص٨ - ٨٣.

(٥) الشريف: البحث عن كيان...، مرجع سبق ذكره، ص١٩٤.

وأكدت الجبهة فى حينه أن تطور العمل الفدائي إلى حرب تحرير شعبية يحتاج إلى توفير ثلاثة عوامل أساسية:

أولها: الأرض المستقلة التي لا سلطة لأية حكومة عليها.

وثانيها: نشر الوعي السياسي بين جيش المحاربين؛ حتى لا تتفشى أمراض البيروقراطية.

وثالثها: الاستقلال المطلق، ورفض أي تنسيق مع الحكومات العربية القائمة[1]. واعتبرت الجبهة أن الاستقلالية الفلسطينية تفرضها طبيعة المرحلة التي مرت بها القضية الفلسطينية، وبالتالي فهى ضرورة لبلورة الشخصية الفلسطينية الوطنية المستقلة، ولخلق العمل الفلسطيني الواضح، وهذا العمل يجب أن يرتبط بالنضال التحرري العربي، فهما عمليتان متكاملتان تخدم كل منهما الأخرى. ففي «الوقت الذي يجب أن نصل إلى بلورة الشخصية الفلسطينية المستقلة، وخلق العمل الوطني الثوري الفلسطيني واضح الملامح، فإننا حتى نحقق أهدافنا كاملة يجب أن نعمل على ربط نضالنا الثوري بالنضال التقدمي العربي»[2] وقد تناولت الاستراتيجية التنظيمية بالتحليل المعمق خطوط العمل لعلاقاتها العربية، حيث صنفت الأنظمة العربية إلى نمطين:

١- الأنظمة العربية الرجعية شبه الإقطاعية والرأسمالية، ووضعتها فى معسكر الأعداء، نتيجة ترابط مصالح هذه الأنظمة طبقياً مع الرأسمالية العالمية، مما يضعها فى خندق معاد لحركة الجماهير العربية، التي تناضل من أجل التحرر والتقدم الاجتماعي ومن هذه الأنظمة: الأردن، ولبنان.

(١) المرجع نفسه، ص١٩٤.

(٢) تعميم داخلي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (د. ت.)، ص٩.

٢- الأنظمة العربية الوطنية ووضعتها في إطار الأصدقاء، ولكن على قاعدة قانون «التحالف والصراع» وذلك بحكم الطبيعة لهذه الأنظمة وتأرجحها، وعدم حزمها في معاداة الامبريالية، وعدم قدرتها على إنجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية عربياً، ومن ضمن هذه الأنظمة: سوريا، ومصر، واليمن الديمقراطي، والعراق، وليبيا، الجزائر[١].

وقد أدركت الجبهة أهمية قاعدة الارتكاز للثورة الفلسطينية من خلال الظروف التي تحيط بعملها، وعلى قاعدة هذه الرؤيا، فقد رفعت شعار «هانوي العربية» التي توفر الظروف والشروط الملائمة لحرب شعبية فلسطينية عربية في مواجهة الكيان الصهيوني[٢].

لذلك سيتم عرض موقف الجبهة وعلاقاتها مع بعض الدول العربية وسنقتصر على دول المواجهة ذات التأثير الواضح على القضية الفلسطينية.

١- الأردن:

على الرغم من أن الروابط التي تربط بين الشعبين الفلسطيني والأردني من أوثق الروابط، فإن علاقات الجبهة الشعبية والنظام الأردني كانت أكثر العلاقات توتراً وصداماً، وتعود الخلافات التي حكمت العلاقة مع النظام الأردني إلى الدور الذي لعبه هذا النظام بعد عام ١٩٤٨، بانتهاجه سياسة واضحة لمصادرة وتبديد الشخصية الوطنية الفلسطينية، واتخذت هذه السياسية مظاهر عديدة من أهمها[*]:

(١) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بعد عشرين عام من التحول، مرجع سبق ذكره، ص٢١.

(٢) المرجع نفسه الصفحة نفسها.

(*) من المعروف أن أمارة شرق الأردن قد تكون بقرار صادر من وزارة المستعمرات البريطانية على إثر المؤتمر الذي عقدته هذه الوزارة في القاهرة عام ١٩٢١ لضباطها العسكريين، ولموظفيها الإداريين والسياسيين الذين يشغلون مناصب حساسة في المنطقة، وذلك على إثر تسلم تشرشل – بوصفه=

إفراغ منطقة الحدود مع العدو الصهيوني من أية إمكانية دفاعية أو هجومية، وممارسة أشد أنواع القمع ضد الحركة الوطنية في الأردن، سواء بتوجهاتها الوطنية الفلسطينية، أو التوجهات المضادة للنظام في الأردن، كذلك مصادرة وتبديد الهوية الذاتية للفلسطينيين عبر عملية الإلحاق، ومنح الجنسية الأردنية لكل الفلسطينيين المقيمين في الأردن أو في الضفة الغربية، وهذا كان يهدف إلى نفي الهوية الذاتية للفلسطينيين، وقتل الشعور للانتماء الوطني الفلسطيني"[1].

كذلك دأب النظام الأردني إلى إفراغ الضفة الغربية من أية إمكانية لنمو اقتصادي خاص، وجعل اقتصاد الضفة الغربية اقتصاداً ملحقاً باقتصاد الضفة الشرقية،"[2] وهذا يعتبر جزءاً من سياسة مرسومة لإفقاد الفلسطينيين في الضفة الغربية من أية إمكانية للصمود الذاتي.

=وزيراً للمستعمرات – زمام المسؤولية عن دائرة الشرق الأوسط. فقد اعتبر هذا المؤتمر أن حكومة صاحبة الجلالة البريطانية مسؤولة فيما يتعلق بفلسطين، من إنشاء وطن قومي لليهود فيها، وذلك بموجب شروط الانتداب، وأوصى المؤتمر بأن تشكل شرق الأردن مقاطعة عربية من فلسطين بقيادة الأمير عبد الله بن الحسن، بحيث يكون مسئولاً أمام المندوب السامي، ولكن دون أن تكون هذه المقاطعة مشمولة في النظام الإداري لفلسطين، وبالتالي دون أن تنطبق عليها شروط الانتداب. وفي المقابل تتلقى مساعدة مالية. وتعهد الأمير عبد الله – بعد عدة اجتماعات مع تشرشل في القدس – باحترام الالتزامات البريطانية الدولية، سواء منها ما كان نحو فرنسا بشأن سوريا، أو نحو الصهيونية بشأن فلسطين. أما الهدف الرئيسي من إنشاء إمارة في شرق الأردن فكان إيجاد مأوى ومستوطن للفلسطينيين العرب الذين سوف يضطرون إلى مغادرة فلسطين بسبب البرنامج الصهيوني. انظر في ذلك منير شفيق: في التناقض والممارسة في الثورة الفلسطينية، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧١، ص١٢

(١) غانم حبيب الله: علاقة منظمة التحرير الفلسطينية بالنظام الأردني، مؤسسة الثقافة الفلسطينية، دار الأسوار، ط٢،/ عكا، ١٩٨٧، ص٣٧.

(٢) المرجع نفسه، ص٣٧.

وكان تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ كممثل وحيد وشرعي للشعب الفلسطيني يتلاءم ومصالح الدول العربية كلاً حسب مصالحه، ما عدا الأردن التي رفضت فى البداية فكرة إنشاء المنظمة، وواصلت طرح نفسها كصاحبة الحق الفلسطيني، ونظرت إلى تشكيلها ليس فقط مساً بالسلطة الأردنية على الضفة الغربية، بل أيضاً خطراً على السلطة الهاشمية، وكان من الطبيعي أن يتوجس الأردن خيفة من منظمة التحرير، أو من أي عمل فلسطيني مستقل؛ لأن ذلك سينازعه الصفة التمثيلية للفلسطينيين.[١]

ولم تسر دفة الصراع بين منظمة التحرير وفصائلها، والنظام الأردني على وتيرة واحدة، بل اختلفت أدوات الصراع، وطبيعته، وأشكاله، باختلاف الظروف الموضوعية والذاتية التي مرت بها القضية الفلسطينية. فقد خططت الجبهة الشعبية مستفيدة من خصوصية أوضاع الأردن السكانية والجغرافية، ومن الحضور الكثيف للمقاومة الفلسطينية المسلحة على أراضيه؛ كي يكون هذا البلد هو قاعدة الإسناد الخارجية لها حيث استرجعت قيادتها فكرة كانت قد طرحت في تموز/ يوليو ١٩٦٦، تقضي بتحويل عمان إلى «هانوي عربية»[٢] وذلك بعد تفجر الخلاف بين قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الأردنية، وتوجه الجبهة الشعبية نحو تبني منطق العمل الفدائي[٣] وتحويل العمل الفدائي الفلسطيني إلى حرب شعبية طويلة الأمد، وبقى جهدها منصباً على تعزيز حضورها العسكري خارج الأرض

(١) ناصر حمودة: منظمة التحرير الفلسطينية (١٩٦٤ - ١٩٧٣) رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم التاريخ، إشراف (أ.د. محمد صابر عرب)، القاهرة، ١٩٩٨، ص٧٣

(٢) غسان كنفاني «الجدار الأردني أمام فلسطين»، فلسطين ملحق المحرر، (بيروت) العدد (٤٤)، ٣٠/٦/١٩٦٦، ص٢٠.

(٣) الشريف: البحث عن كيان، مرجع سبق ذكره، ص١٩٥.

المحتلة، ولاسيما فى قواعدها المنتشرة فى الأردن، ومن هذه القواعد أخذت الجبهة تمارس أسلوب القصف على المواقع الإسرائيلية(١) في حين أن الملك حسين كان يرى أن الضفة الغربية هى جزء من الأردن، وأن المنطقة ما بين الضفة الشرقية ودولة إسرائيل يجب أن تكون هادئة؛ لذلك عمل على وقف أي عمل فدائي من الضفة، ولجأ إلى مطاردة واعتقال الفدائيين وزجهم في السجون الأردنية(*).

وقد تحدث الملك حسين خلال اجتماع له مع شخصيات من النظام فى تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٥ أن العمليات الفدائية للفلسطينيين تعطي المبرر لإسرائيل لمهاجمة الأردن واحتلال المزيد من الأراضي(٢).

وقد قبل النظام الأردني تسلم لوائح من إسرائيل بأسماء بعض أهالي الضفة الغربية، والذين يتعاونون مع مجموعات فدائية، وفي مناسبات عديدة أوقف النظام العديد من الأشخاص استناداً إلى هذه اللوائح(٣). وقد علقت الجبهة على ادعاء الملك حسين المتكرر بهذا الشأن، بأن العدو ليس بحاجة لمبررات لاحتلال المزيد من الأراضي، وأن ردعه عن ذلك يمكن أن يتم عبر اشتراك الأرض العربية فى صد الاعتداءات الإسرائيلية ما دامت المعركة عربية الأبعاد(٤).

---

(١) طلاس: الثورة ...، مرجع سبق ذكره، ص٦٩.

(*) من بين الذين اعتقلوا من قيادات الجبهة الشعبية مصطفى الزبري(أبو علي مصطفى) السيرة الذاتية بخط أبو علي مصطفى، ٢٨/ ٢/ ٢٠٠٠، أرشيف الجبهة – غزة.

(2) Schiff. Z. and Rote Stein: Fedayeen : Guerillas Against Israel (New York. McKay 1972، P.63)..

(٣) إيبان بلاك، الحروب السرية للاستخبارات الإسرائيلية، ترجمة (إلياس فرحات)، دار العربي، بيروت، ١٩٨٧، ص٢٠٨.

(٤) حديث صحفي «لأبو همام» أحد المسئولين العسكريين فى الجبهة، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، مصدر سبق ذكره، ص١٩.

ومع اندلاع حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ وجد النظام الأردني نفسه مجبراً على المشاركة فيها بموقف دفاعي، تفادياً لضغط الحركة الجماهيرية فى البلاد، وبضغط الأنظمة الوطنية العربية وخصوصاً مصر. ولم تمض سوى ساعات قليلة حتى كانت نتيجة الحرب قد حسمت على الجبهة الأردنية، عبر احتلال القوات الإسرائيلية للضفة الغربية، التي لم تشهد محاورها سوى بعض المعارك التي خاضتها بعض الوحدات فى الجيش الأردني، بمبادرة منها، وانطلاقاً من مشاعرها الوطنية[١].

ومع انتهاء هذه الحرب، وجد النظام الأردني نفسه أمام واقع جديد، حيث نزح آلاف المواطنين الفلسطينيين إلى الضفة الشرقية، وتوفرت ظروف ملائمة لنمو الثورة الفلسطينية واتساع نشاطها، وفي ظل الضربة المعنوية والمادية الكبيرة التي لحقت بالمؤسسة العسكرية الأردنية[٢] خاصة وأن المؤسسة العسكرية الأردنية قد أنشئت منذ الأساس ليس كجيش وطني، ولكن كقوى بوليسية قمعية متمرسة على الفتك بالجماهير العزل، وهذا يفسر ضخامة حالة الانهيار التي عاشتها المؤسسة العسكرية الأردنية بالرغم من ضآلة الخسائر البشرية التي منيت بها[٣].

وقد أدت هذه الحرب إلى إفقاد النظام الأردني – لفترة – القدرة على ضرب الثورة الفلسطينية المتنامية، وخصوصاً أن الفدائيين كانوا يسعون إلى إنشاء قاعدة إسناد قوية تدعم العمليات في الأرض المحتلة، وقد أنشأ الفدائيون من أجل هذه الغاية عدداً متزايداً من القواعد والمستودعات السرية فى غور الأردن[٤] حيث لم يجد

(١) خليل شاهين: عشرون عاماً من الكفاح، مرجع سبق ذكره، ص٧٥.

(٢) الجبهة الشعبية، التقرير السياسي للمؤتمر الوطني الثالث، آذار/ مارس ١٩٧٢، مصدر سبق ذكره، ص١٤.

(٣) المصدر نفسه، ص١٤

(٤) رمضان داوود: مقابلة شخصية ٢٢/ ١١/ ٢٠٠٦ في منزله بجباليا البلد – غزة..

النظام الأردني من خيار يسلكه سوى الالتفاف لإعادة بناء وترتيب أوضاع جيشه، تمهيداً لتوجيه ضربة قاصمة للوجود الفلسطيني المسلح، خاصة بعد فشل الملك حسين أثناء انعقاد قمة الخرطوم في آب/ أغسطس ١٩٦٧، في انتزاع تفويض عربي رسمي يمكنه من التفاوض مع إسرائيل حول مصير الضفة الغربية[١].

وعلى إثر الرسالة التي وجهها الملك حسين إلى الشعب الأردني في ١٦ شباط/ فبراير ١٩٦٨، والتي جاءت في أعقاب الاعتداء الإسرائيلي في ٨ شباط/ فبراير من العام نفسه على غور الأردن وخاصة مخيم الكرامة، أعلن الملك في تلك الرسالة «أن الأردن لن يقبل ما يجري فوق أرضه غير ما يتفق مع المصلحة العربية العليا، وإن كل عمل مخلص هادف ينبغي أن ينطلق من أرضنا، ومن خلالنا نحن، في إطار ما نرسم، ونخطط، ونعد».

وتبع ذلك تصريحات لوزير الداخلية الأردني مفادها أن الحكومة ستعاقب كل من يعطي العدو مبرراً للعدوان[٢] وعلى إثر ذلك حصل توتر بين المنظمات الفدائية والسلطة الأردنية.

وقد اعتبرت الجبهة الشعبية أن العدوان الإسرائيلي على منطقة الغور لم يكن عملاً عسكرياً فحسب، بل عملاً سياسياً بالدرجة الأولى[٣] ودعت الجبهة إلى ضرورة استمرار العمل الفدائي، وأضافت إنها لن تسمح لأي شخص أو جهة يمكن أن تعوقنا عن الاستمرار في قتال العدو، وأن جيشنا العربي لن يكون أداة

(١) شفيق الحوت: عشرون عاماً في منظمة التحرير الفلسطينية. (أحداث الذكريات) ١٩٦٤ – ١٩٨٤، دار الاستقلال للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٦٨، ص٩٤

(٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، لعام ١٩٦٨، مرجع سبق ذكره، ص٩٦.

(٣) بيان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حول النشاط الفدائي والاعتداءات الإسرائيلية، أواخر شباط/ فبراير ١٩٦٨، الحرية (بيروت)، العدد (٤٠٢)، بيروت، ٤/ ٣/ ١٩٦٨، ص٣

لطعن طليعة الثورة من الخلف[1].

وعلى إثر الهجوم الإسرائيلي على معسكرات الفدائيين قرب مدينة السلط الأردنية فى الرابع من آب/ أغسطس، عقدت الجبهة اجتماعاً مع المنظمات الفلسطينية لبحث المحاولات التي تستهدف النيل من العمل الفدائي، وأشارت إلى أن بعض الحكومات وفي مقدمتها الأردن أولاً وسورياً ثانياً، تتخذ منذ فترة إجراءات لتطويق العمل الفدائي لإبقائه ضمن حجم معين من جهة، وللسيطرة عليه فيما بعد من جهة أخرى، وبينت الجبهة أن ولي العهد الأردني تحدث إلى رجال القبائل الأردنية بلهجة معادية للعمل الفدائي، وبنوع من التحريض غير المباشر، كما اتهمت النظام بتسليح قبائل البدو، وإحضارها إلى عمان[2].

وفي أواخر تشرين الأول/ أكتوبر ومنتصف تشرين الثاني/ نوفمبر، تطورت العلاقة بين السلطات الأردنية والمنظمات الفدائية إلى نزاع وصل إلى حد المجابهة العسكرية، فقامت قوات البادية بضرب المخيمات التي تتمركز فيها قوات الجبهة الشعبية، وعندما حصلت مفاوضات بين الملك حسين والمنظمة رفض الملك أن تكون الجبهة الشعبية ضمن المنظمات المتفاوضة، وقد وصفت الجبهة نتائج المفاوضات بأنها تراجع مؤقت بعد فشل الخطة الأردنية باستفراد ضرب منظمة فدائية واحدة «على أساس التحضير لجولة قادمة»[3].

وقد تقدم وصفي التل – رئيس وزراء الأردن – فى آب/ أغسطس ١٩٦٨، بخطة إلى الملك حسين تقضي باحتواء العمل الفدائي، بقيام الحكومة الأردنية بإدارة

(١) المرجع نفسه، ص ٣.

(٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨، مرجع سبق ذكره، ص٩٦.

(٣) المرجع نفسه، ص٩٣.

حرب العصابات ضد إسرائيل، تكون مبرراً لبسط سيطرة الحكومة على العمل الفدائي، لكن الملك لم يقبل الخطة، رغم إدراكه لخطر الفدائيين، آملاً فى التوصل إلى تفاهم مستقبلي معهم[1] لأنه كان يعتقد أنه فى حال التوصل إلى حل سلمي من شأنه أن يعيد الضفة الغربية كلها أو القسم الأكبر منها، فإن بمقدوره بعد ذلك التعامل مع منظمة التحرير وكافة الفصائل الأخرى، وهذا كان من الأسس غير المعلنة التي وجهت سياسات النظام الأردني آنذاك فى موقفه من الفصائل الفلسطينية.[2]

وقد انفجرت الأزمة بين النظام الأردني ومنظمة التحرير فى ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر فى عمان بعد أن أذاعت الحكومة الأردنية فى بيان أصدرته وزارة الداخلية عن وجود تنظيم مسلح خارج عن القانون، يقوده شخص اسمه (طاهر دبلان) يقوم بأعمال اعتداء على الأهالي ولهذا السبب تقوم قوات الأمن بإجراءات أمنية لردع هذه الحركة، وفجأة بدأت قوات البادية بقطع الطرق المؤدية إلى مخيم الوحدات ومحاصرته، وبدأت بقصف مدفعي على مكاتب المنظمات الفلسطينية داخل المخيم، رغم أنه لم يكن لطاهر دبلان ومجموعاته أي وجود فى مخيم الوحدات، وقد تصدرت الجبهة الشعبية مسؤولية مواجهة القوات المهاجمة، وسقط ثلاثة من كوادرها، منهم: الملازم (رفيق سرور).[3]

ويعتقد البعض أن هذه الأزمة كانت فكرة مصطنعة بالاتفاق مع (فرق النصر) التي يقودها طاهر دبلان وتمولها المخابرات الأردنية، لتعبئة الجيش الأردني وأجهزة الشرطة لضرب العلاقة بين الشعب الأردني وقوات الثورة. لكن فى نهاية هذا

(١) عدوان: حركة فتح ١٩٦٩ – ١٩٨٣، مرجع سبق ذكره، ص٤١٨.

(٢) غانم حبيب الله: مرجع سبق ذكره، ص٤٩.

(٣) الجبهة الشعبية: جورج حبش، مرجع سبق ذكره، ص٢٣

الحدث تم التوصل إلى تسوية شفوية بين الملك حسين ومنظمة التحرير، ويعد هذا التفاهم مكسباً للمقاومة بعد فشل الملك من الالتفاف على الثورة، حيث اعترفت التنظيمات الفلسطينية بالسيادة الأردنية، وتم الاعتراف بوجودها على الأراضي الأردنية كأمر واقع[1]. لكن التدخل الفلسطيني فى شئون الدولة ازداد مع ازدياد شعورهم بالقوة، ففي تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٩ تمكنوا من صرف الملك من إعادة تنصيب وصفي التل رئيساً للحكومة، وفي شباط/ فبراير ١٩٧٠ استجاب لهم الملك في عزل ناصر بن جميل من القيادة العامة للجيش الأردني، وعزل زيد بن شاكر من قيادة الفرقة الثالثة[2].

وأثارت استجابة الملك لمطالب منظمة التحرير الأسرة المالكة، وطبقة الضباط الكبار، فبدؤا يطالبون الملك باتخاذ إجراءات صارمة لوضع حد للفوضى فى البلاد[3] فأصدرت الحكومة الأردنية بياناً في ١٠ شباط/ فبراير ١٩٧٠ يتضمن ١٢ نقطة، لتقييد حركة المقاومة، وإخضاعها لسلطة النظام، وحصر الأسلحة، ومنع تخزين المتفجرات، ومنع التظاهرات، والاجتماعات، ومنع النشاطات الحزبية، وإحالة كل من يخالف ذلك للقضاء[4]، وردت الفصائل الفلسطينية بتشكيل قيادة موحدة سياسية وعسكرية، عرفت باسم (القيادة الموحدة) والتي تطورت فيما بعد إلى اللجنة المركزية[5] حيث أعلنت حالة الطوارئ بين كافة التنظيمات الفلسطينية تحسباً

(١) حمودة، مرجع سبق ذكره، ص٢٧٢

(٢) الهدف (بيروت) العدد (١٠٨) ١٠/ ٧/ ١٩٧١، ص٣.

(٣) عصام عدوان: حركة فتح ١٩٦٩-١٩٨٣، مرجع سبق ذكره، ص٤١٨

(٤) اليوميات الفلسطينية المجلد الحادي عشر من ١/ ١/ ١٩٧٠ – ٣١/ ١٢/ ١٩٧٠، منظمة التحرير الفلسطينية مركز الأبحاث، بيروت ١٩٧١، ص١٠٨-١٠٩

(٥) بارون:مرجع سبق ذكره، ص٩٥.

لوقوع مواجهة[1].

وأخذت الاشتباكات تنتشر بشكل متقطع مثلما حدث فى ٦ حزيران/ يونيو ١٩٧٠، حيث حاصرت الدبابات الأردنية المخيمات في الحسين، والنزهة، والتاج، وقامت بقصفها، وأدت هذه الاشتباكات إلى مقتل العشرات من الفدائيين، ومن بينهم أحد قادة الجبهة العسكريين (شحادة العجرمي – أبو طلعت)، وقد ردت الجبهة في ١٠ حزيران/ يونيو باحتلال فندقي فلادلفيا وانتركونتيننتال الحكوميين، وحذرت الجبهة أنها لن تكون المسئولة عن أرواح الرهائن إذا استمرت السلطة في قصفها للمخيمات الفلسطينية.[2] كما ذكر جورج حبش لمجلة أمريكية أن إسرائيل ليست العدو الوحيد، بل يجب علينا الوقوف ضد كل من يؤيد إسرائيل[3] ولعله يقصد بذلك الملك حسين. وفي آب/ أغسطس طالب حبش بإسقاط النظام، ودعا إلى إقامة دولة مكافحة، والتي ستدار من قبل مليشيات مسلحة، غير أن ذلك لم يتبعه أي إجراء على الأرض، فلم تقم الجبهة بتمرد ومواجهة شاملة على النظام، بل اكتفت بنشاطات من شأنها التقليل من هيبة الملك ونظامه[4].

وعلى إثر حوادث حزيران/ يونيو عقد اجتماع بين الملك حسين وياسر عرفات في ١٠ حزيران/ يونيو، حيث اتفق الطرفان فى هذا الاجتماع على عشر نقاط لتسوية الوضع من أهمها: الالتزام بوقف إطلاق النار، والعمل على إعادة الحياة إلى حالتها الطبيعية، وعودة جميع القوات المسلحة إلى قواعدها، وتكوين قوات مشتركة للإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار، وضمان الهدوء والنظام، وإطلاق سراح

(١) اليوميات الفلسطينية: المجلد الحادي عشر، مصدر سبق ذكره، ص١١٣.
(٢) أبو زايدة: مرجع سبق ذكره، ص٣٤.
(٣) اليوميات الفلسطينية: المجلد الحادي عشر، مصدر سبق ذكره، ص٥٢٠.
(٤) أبو زايدة، مرجع سبق ذكره، ص٥٢

المحتجزين بين الطرفين، وتشكيل لجنة تحقيق[1].

أما الجبهة فقد اتخذت موقفاً حاداً من النظام الأردني، تميز بالتعصب، ورفض أية محاولة لإعادة الحوار مع الأردن، وقد انتقد غسان كنفاني – الناطق الرسمي باسم الجبهة في مقال له قيادة المقاومة التي تصرفت كما قال وكأن الصدام يمكن تجنبه، أو كأن الصراع هو من أجل الإبقاء على حالة وقف إطلاق النار، ودعا في ختام بيانه إلى شن حرب العصابات ضد النظام الأردني، وإعلان العصيان المدني[2].

وكانت هذه التصريحات غير الملتزمة سبباً فى تخوف النظام الأردني، وأعطت الحكومة الأردنية دفعة قوية إلى ضرب الثورة، واتخذ الملك حسين قراراً حاسماً ونهائياً في ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ لتصفية المقاومة الفلسطينية فى الأردن، وذلك بعد أن فجرت الجبهة الشعبية أربع طائرات فى مدينة الزرقاء الأردنية (مطار الثورة) والتي أعلنت أنها منطقة محررة، فكانت ذريعة خطف الطائرات، وما أحدثه

من بلبلة استخدمتها أجهزة الأمن الأردنية بين المواطنين من أجل بث المزيد من روح العداء عند الجيش الأردني ضد الثورة[3].

وبالرغم من التصريحات العديدة التي أصدرتها قيادة المنظمة، وخاصة ياسر عرفات بأن ليس للثورة أي هدف من وجودها فى الأردن إلا لمواصلة المسيرة النضالية ضد إسرائيل[4]، كذلك اتخاذ اللجنة المركزية لحركة فتح قراراً بتجميد

(١) اليوميات الفلسطينية المجلد الحادي عشر، مصدر سبق ذكره، ص٥١٤.

(٢) اليوميات الفلسطينية المجلد الثاني عشر، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٩.

(٣) المصدر نفسه، ص٣٤

(٤) اليوميات الفلسطينية، المجلد الثاني عشر، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٩.

عضوية الجبهة الشعبية من اللجنة التنفيذية للمنظمة(*)، فإن النظام الأردني ظل مصمماً على سحق المقاومة الفلسطينية، وبعد أن أكمل النظام الأردني استعداداته وتعبئة جيشه ضد المقاومة، أعلن الحرب في ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠، حيث شنت قوات الجيش الأردني هجوماً واسعاً استهدف كل القوى الفلسطينية، وقامت المدفعية الثقيلة والدبابات بقصف المخيمات الفلسطينية والأحياء التي يتواجد فيها الفلسطينيون دون تمييز. وقد حاصر عمان ثلاثون ألفاً من الجيش الأردني، واندلع القتال الدموي، وسقط آلاف القتلى والجرحى، ونتيجة لهذا الهجوم وجه ياسر عرفات نداء إلى الملوك والرؤساء العرب أطلعهم فيه على الحوادث الدامية في الأردن، وطالبهم بتحمل مسئوليتهم القومية والتاريخية، وناشدهم بالتدخل لإيقاف النزيف الدموي الذي يخطط له وينفذه كل العملاء، وكل القوى المشبوهة في الأردن مستهدفاً الشعب الفلسطيني.(١)

وفي محاولة لإنقاذ الموقف والمحافظة على الثورة الفلسطينية، دعا الرئيس جمال عبد الناصر إلى مؤتمر قمة عربي عقد بالقاهرة، تم خلاله تهدئة الموقف، وإخراج ياسر عرفات من الحصار(٢) وقد وضع مؤتمر القاهرة اتفاقاً هدف إلى تحقيق وقف الاقتتال بين قوات الثورة الفلسطينية والقوات الأردنية، ووضع الترتيبات اللازمة

(*) جرى تجميد عضوية الجبهة الشعبية، بسبب خروجها عن قرار اللجنة التنفيذية بشأن خطف الطائرات، وبعد خمسة أيام في ١٦ أيلول/ سبتمبر ألغى القرار بعد أن قام الملك حسين بتشكيل حكومة عسكرية لضرب الثورة الفلسطينية. للمزيد : انظر : الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧١، مرجع سبق ذكره، ص١٥

(١) حمودة: مرجع سبق ذكره، ص٢٩٩

(٢) محمد حسنين هيكل: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، ج٣، مرجع سبق ذكره، ص٢٥

لذلك، وشكل لجنة متابعة عربية، هدفها تطبيق هذا الاتفاق الأساسي مع ما ينبثق عنه من اتفاقات فرعية، وممارسة تنسيق العمل والعلاقات بين كل من السلطة الأردنية والمقاومة الفلسطينية، وتقديم التوصية، واتخاذ كل ما تراه من تدابير عملية بما يحقق عودة الوفاق بين الأطراف، وعودة الحياة إلى حالتها الطبيعية، وقد عرف هذا الاتفاق فى تاريخ العلاقات الأردنية الفلسطينية باسم اتفاق القاهرة.(*)(١)

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠ تم التوقيع في عمان بإشراف لجنة المتابعة على اتفاق تفصيلي بين الجانبين، شهد عليه رئيس لجنة المتابعة الباهي الأدغم (رئيس وزراء تونس)(٢) وفي هذا الاتفاق أقر الجانب الأردني لأول مرة منذ قيام منظمة التحرير الفلسطينية بأن الشعب الفلسطيني وحده متمثلاً فى الثورة الفلسطينية هو صاحب الحق فى تقرير مصيره، وبأن الوجود، والتعبئة، والتنظيم الشعبي، والقتالي، وحرية العمل والتنقل السياسي، والعسكري، والإعلامي، والاجتماعي، والمالي من الأمور الأساسية للثورة الفلسطينية وتمارسها بحرية.(٣)

وبالرغم من هذا الإقرار الذي أعلن تحت تأثير القتال وضغوط القمة العربية،

(*) نص الاتفاق على إنهاء كل العمليات والتحركات العسكرية من قبل الطرفين، وسحب الجيش الأردني إلى قواعده، والفدائيين من عمان وتجميع المقاومة في أماكن ملائمة، وعودة الحياة إلى ما كانت عليه قبل الحوادث، وتتحمل سلطات الأمن الداخلي حفظ الأمن تحت الإدارة المدنية، وإطلاق المعتقلين لدى الجانبين. كما دعا الاتفاق إلى تشكيل لجنة عليا لمتابعة الاتفاق على أن تكون قرارات اللجنة ملزمة للطرفين، للمزيد انظر: اليوميات الفلسطينية المجلد الثاني عشر، مرجع سبق ذكره، ص٤٢٣.

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠، مصدر سبق ذكره، ص١١٨ – ١١٩ انظر كذلك: نبيل شعث: المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني، مركز الأبحاث، بيروت ١٩٧١، ص٤٣١

(٢) المصدر نفسه، ص٤٣٣

(٣) بارون: مرجع سبق ذكره، ص٢٣٣

فإن السلطات الأردنية استفادت من انسحاب المقاتلين الفلسطينيين من المدن، تنفيذاً لبند من بنود الاتفاق، وتمركزهم في أحراش جرش وعجلون (غربي المملكة) لتتابع هجومها عليهم، وتقصيهم خارج الأردن في غضون سنة بعد أحداث أيلول/ سبتمبر، مما جعل الاتفاقيات مع النظام الأردني حبراً على ورق.

وقد كشفت أحداث (أيلول الأسود) ١٩٧٠ التي امتدت حتى سنة ١٩٧١ تاريخ النظام الأردني وأهدافه الحقيقية، وقد ترك ذلك انطباعاً سيئاً على الفلسطينيين بصورة عامة، وعلى القادة الفلسطينيين ممثلين بكافة فصائلهم على اتخاذ موقف حازم وواضح من طبيعة العلاقة التي يجب أن تكون بينها وبين النظام الأردني، وأوضحت هذه المعارك صدق المقولة أن لا تعايش بين حركة تحرر ونظام رجعي، إذ أن أدوات القمع التي أعدها الملك حسين ونظامه استطاعت أن تقوم بالخطوة الحاسمة الأولى على طريق تدمير الكفاح الفلسطيني المسلح، وتدمير الوجود العسكري في أهم نقطة عسكرية للفلسطينيين (قاعدة الارتكاز) كما تعرفها الجبهة الشعبية، وخلاصة القول إن الثورة الفلسطينية قد خسرت أهم موقع يمكن الانطلاق منه لتنفيذ هجمات ضد إسرائيل.

وقد أقدمت الجبهة الشعبية على شن حملة تحريض وتخريب ضد النظام الأردني، وأوضح حبش أن استعادة القاعدة الآمنة الأردنية أمر حيوي، حيث إن بقاء المقاومة ضد النظام الأردني هي المعركة المركزية التي تواجهها المقاومة الآن وأضاف: أن هذا النظام هو عدو، وإنه جزء لا يتجزأ من معسكر العدو... فكما نعمل في إسرائيل، يجب أن نعمل في الأردن، أما الوسيلة فهي حرب العصابات في الجبال والحرب السرية في المدن[1] وقد قام من بقي من أعضاء الجبهة الشعبية في

(١) اليوميات الفلسطينية: المجلد ١٤، من ١/ ٧/ ١٩٧١ – ١٣/ ١٢/ ١٩٧١، مركز الأبحاث، (م.ت.ف.)، بيروت، ص٢٩١ – ٢٩٥

الأردن بإلقاء القنابل على مراكز الشرطة، والمكاتب الحكومية والمؤسسات الاقتصادية، إلا أن جهدهم كان متعثراً وقصير الأجل، بسبب ملاحقة الاستخبارات الأردنية لتلك المجموعات[1] وما أصابها من ضعف تحت تأثير نزاعها الداخلي عام ١٩٧٢[2].

ولكي تترجم الجبهة الشعبية شعاراتها الجارفة إلى برنامج عملي، حددت إقامة حكومة وطنية« في عمان على أنها المهمة الأولى للحركة الفدائية. ودعا تقريرها الصادر فى آب/ أغسطس ١٩٧١ إلى إنشاء جبهة فلسطينية – أردنية متحدة لإسقاط النظام الملكي[3] .

وأكد التقرير الصادر من مؤتمرها الثالث في آذار/ مارس ١٩٧٢ »على أن المعركة مع الأردن ستكون مركزية فى المرحلة المقبلة، وهذه المعركة ستمثل الحلقة الرئيسية في إحباط مخططات التصفية بكل أشكالها، وفي تثبيت الكفاح المسلح، وتصعيده ضد الاحتلال الإسرائيلي[4].

وتحقيقاً لهذا الهدف قامت الجبهة الشعبية بتشكيل منظمة سرية فى الأردن أطلق عليها حزب الشعب الثوري الأردني وذلك في تموز/ يوليو ١٩٧٤ تضم فى صفوفها جميع القوى، والطبقات، والشخصيات الوطنية، وكل من له مصلحة فى التغيير[5] وقد تبنت الجبهة الشعبية المحاولة الفاشلة التي قام بها أحد المواطنين الأردنيين

(١) صايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص٤١٢

(٢) سالم دردونة: مقابلة شخصية، ٨/ ٦/ ٢٠٠٧.

(٣) آصف: مرجع سبق ذكره، ص٨٨ .

(٤) الجبهة الشعبية: التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الثالث آذار/ مارس ١٩٧٢ مصدر سبق ذكره، ص١٧٢ - ١٧٣

(٥) آصف: مرجع سبق ذكره، ص٨٨

(بريك الحديد) لاغتيال الملك حسين فى عام ١٩٧٥[١] وقد اتخذت قيادة منظمة التحرير الموقف نفسه عندما طرح الملك حسين مشروع المملكة العربية المتحدة، فأصدرت بياناً في آذار/ مارس ١٩٧٢ بإسقاط النظام الملكي فى الأردن[٢] ووزعت بياناً آخر فى الأردن دعت فيه القوى الوطنية الديمقراطية فى الأردن للتصعيد ضد النظام الأردني الذي وضع نفسه فى خدمة الاستعمار[٣]

وعندما طلب الرئيس أنور السادات من رئيس المنظمة ياسر عرفات في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٣، مساهمة وحدات من الفدائيين وجيش التحرير الفلسطيني فى حرب تشرين الأول/ أكتوبر أسهمت المنظمة بتقديم مشاركة متواضعة فى الحرب فى جبهة الجولان وعلى الجبهة المصرية، وفتحت المنظمة ما أطلق عليه الجبهة الثالثة ضد إسرائيل من الجنوب اللبناني، لكن المنظمة لم تستطع أن تنفذ نشاطاً عسكرياً مماثلاً على الجبهة الأردنية، وكانت فتح والجبهة الديمقراطية قد علقتا حملتهما الانتقامية ضد الأردن في هذه الفترة، فأصدر الملك حسين فى ١٨ أيلول/ سبتمبر عفواً عاماً عن السجناء الأمنيين الفلسطينيين البالغ عددهم ٨٠٠ فلسطيني، من بينهم كوادر قيادية فى الجبهة الشعبية (حمدي مطر، وعبد الله حمود، وغازي الخليلي) لكن مطلب منظمة التحرير بنشر قوات رمزية مكونة من ١٠٠ فدائي للمشاركة فى الحرب قوبل بالرفض، كما فشلت مناشدة مباشرة من الرئيس السادات فى حمل الملك على تغيير رأيه، الأمر الذي دفع المنظمة وفصائلها إلى التنديد علناً بالسياسة الأردنية.

(١) الصايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص٥٠٢

(٢) نشرة فتح، عدد (٣٧)، ٣١/ ٣/ ١٩٧١، ص٣

(٣) بيان حركة فتح فى الذكرى الثالثة لحوادث أيلول، ٢٦/ ٩/ ١٩٧٣، الوثائق الفلسطينية العربية، لعام ١٩٧٣، مصدر سبق ذكره، ص٣٠١

وقد أحبطت دوريات الحدود الأردنية المجموعات الفدائية التي حاولت التسلل من سوريا، والتي تكبدت ١٥ إصابة من جراء حقول الألغام الأردنية حتى نهاية الحرب[١] ورغم مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية المتواضعة فى حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، فإنها كوفئت على ذلك في مؤتمر القمة العربي السابع المنعقد في الرباط عام ١٩٧٤ بأنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني على الرغم من تحفظات الأردن الشديدة[٢] وظل الأمر عالقاً إلى أن أعلن الأردن موافقته على قرار مؤتمر القمة، بأن المنظمة هى الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وقد تم ذلك بعد طمأنة الملك حسين أن منظمة التحرير لا تمثل الأردنيين من أصل فلسطيني، كذلك عندما صدر عن لجنة عمل منبثقة عن القمة السابعة قرار بدعوة كل من الأردن، وسوريا، والمنظمة لوضع صيغة لتنظيم العلاقات بينها على ضوء قرارات بيان الإسكندرية، الذي وقعه الملك حسين والرئيس أنور السادات في حزيران/ يونيو ١٩٧٤[٣].

وقد اتخذت الجبهة الشعبية موقفاً معارضاً من إجراء حوار مع الأردن، واعتبرت ذلك الحوار أنه جاء لصالح النظام الأردني، يضمن استمرار وجوده وحمايته الرسمية من خلال عملية التنسيق والتعاون التي ستقوم بينه وبين الدول العربية وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، كما اعتبرت الجبهة أن منظمة التحرير قد انحرفت عن الميثاق الوطني، وخرجت عن برنامجه السياسي في دورته الحادية عشرة عام ١٩٧٣ والذي أكد على ضرورة بناء الجبهة الوطنية الفلسطينية الأردنية، والتي

(١) الصايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص٤٨٢

(٢) المرجع نفسه، ص٤٨٢

(٣) عدوان: حركة فتح ١٩٦٩ – ١٩٨٣، مرجع سبق ذكره، ص٤٢٥

تناضل لإقامة الحكم الوطني الديمقراطي في الأردن بديلاً عن «النظام العميل»[1] وعندما تأسست «جبهة الرفض» التي ترأستها الجبهة الشعبية في ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٤ حددت «جبهة الرفض» معارضتها الشديدة للحوار مع النظام الأردني[2] مما أدى إلى فشل الحوار وتوقفه.

وكان توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٨، فرصة أخرى للمنظمة لاستئناف الحوار مع الأردن، على أمل إيجاد مسار دبلوماسي جديد، وكان الملك حسين مهتماً، مثل عرفات بأن يتيح له اتفاق كامب ديفيد فرصة للمشاركة في عملية السلام، وكان القلق المشترك إزاء تأثير المحور العراقي – السوري، وهو ما دفع الأردن والمنظمة إلى تناسي خلافاتها في شأن التمثيل الفلسطيني والملكية النهائية للضفة الغربية، وذلك في سبيل إقامة شراكة دبلوماسية، والمحافظة على أهميتها بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية[3].

وقد قابل ياسر عرفات الملك حسين في بلدة الرمثا الحدودية في ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨، وبرر هاني الحسن (عضو المجلس الثوري في فتح) سياسة منظمة التحرير بقوله: «إن الحوار مع الأردن بعد كامب ديفيد مجابهة لا يجوز للثورة الفلسطينية عدم خوضها إذا استمر الأردن بالتزامه بقمة بغداد، والوقوف ضد كامب ديفيد، فهذه خطوة مهمة لإفشال كامب ديفيد، وعدم مشاركة الأردن بها، وإسقاط مؤامرة الحكم الذاتي»[4].

(١) أبو ماهر اليماني: كلمة ألقاها في مهرجان جماهيري حاشد في ذكرى وعد بلفور، الهدف (بيروت) العدد (٢٧٧)، ٩/ ١١/ ١٩٧٤، ص٥

(٢) الثورة مستمرة (بيروت)، العدد (٩)، آذار/ مارس ١٩٧٧، ص٢

(٣) صايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص٦٢١

(٤) حديث صحفي لياسر عرفات، في بيروت ١٣/ ١٢/ ١٩٧٨، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٨، مصدر سبق ذكره، ص٧٦٧ – ٧٦٩

وقد اتسمت ردة فعل الجبهة الشعبية على الحوار الناشئ بالغيظ المتنامي، حيث أكد حبش على أن الدبلوماسية مع الأردن لن تعيد الفدائيين إليه، وأن على الجماهير الفلسطينية أن تقوم بالنضال السياسي والنضال العسكري ضد العدو الإسرائيلي من الأردن، وأضاف حبش: إن الحوار الفلسطيني سيوفر للأردن غطاءً فلسطينياً ينعش له علاقاته العربية، ويساعده على احتواء المنظمة، واستخدامها كورقة فى المساومات السياسية، دون أن يقطع العلاقة مع أنور السادات ومبادرته.(١) أما باقي التنظيمات الأخرى فأبدت استعدادها لذلك الحوار ضمن شروط، فمنظمة طلائع حرب التحرير الشعبية – قوات الصاعقة وافقت على فتح حوار، شريطة أن تتخذ الأردن موقفاً علنياً وواضحاً من جبهة الصمود والتصدي يكون قائماً على تأييدها بكل الوسائل(٢).

وقد بينت مذكرة رسمية قدمها المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية إلى اللجنة التنفيذية للمنظمة في أواسط كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨ بصورة مفصلة الشروط التي ينبغي للأردن توفيرها من أجل إجراء حوار مجد، وهى: عفو عام عن المنفيين، والسجناء السياسيين، ورفع القيود عن السفر لأفراد منظمة التحرير من وإلى المملكة، ومنح حق إقامة قواعد إسناد للفدائيين فى الأراضي الأردنية.(٣)

أما أمين سر جبهة التحرير العربية (عبد الرحيم أحمد)، فاعتبر أن الحوار يتفق مع برنامج الوحدة الوطنية الذي صادقت عليه جميع التنظيمات الفدائية فى نهاية تشرين

(١) حديث صحفي لجورج حبش، حول العلاقات الفلسطينية الأردنية: الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٨، مصدر سبق ذكره، ص١٢٩

(٢) حديث صحفي لزهير محسن، أمين سر منظمة «طلائع حرب التحرير الشعبية»، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٨، مصدر سبق ذكره، ص١٣٥

(٣) صايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص٦٢٢

الأول/ أكتوبر ١٩٧٧[١]. ووافق الأمين العام للجبهة الشعبية – القيادة العامة (أحمد جبريل) على الحوار، وطالب بإطلاق المحتجزين الفلسطينيين من الأردن، وعودة المقاومة سياسياً وعسكرياً إلى الأردن، ولم يعترض على أن تجري اتصالات ذات طابع شخصي وغير رسمي مع أشخاص فلسطينيين لا يحملون صفات رسمية داخل المنظمة وإن كانت لهم مسئولياتهم في منظماتهم[٢] ويظهر أن هذا الموقف قد جاء من التنظيمات المعارضة بعد ظهور علامات تأييد من سوريا والعراق للحوار بين منظمة التحرير والأردن، وذلك أثناء مؤتمر القمة العربي الذي عقد في بغداد في ٤-٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧[٣]

واستمرت الحوارات الوطنية عام ١٩٧٩ لإعادة الوحدة الوطنية لمنظمة التحرير، وحول هذه الحوارات أشارت الجبهة الشعبية إلى أن كافة الفصائل – ماعدا الجبهة الشعبية – قد وافقت على الحوار مع النظام الأردني أثناء الحوارات الوطنية[٤] وأشارت الجبهة بأنه حتى لا تضيع فرصة اللقاء الوطني فإنها تعلن ومن أجل الوحدة الوطنية بأنها لن تجعل من الخلاف على الحوار مع النظام الأردني سبباً في تعطيل الوحدة الوطنية بحدها الأدنى. وطالب حبش منظمة التحرير الفلسطينية بأن تحسم العلاقات مع الأردن، وتشكيل لجنة مشتركة (أردنية – فلسطينية)[٥]

(١) المرجع نفسه، ص٦٢٣

(٢) حديث صحفي لأحمد جبريل، الأمين العام للجبهة الشعبية – القيادة العامة حول العلاقات الأردنية الفلسطينية، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٨، مصدر سبق ذكره، ص١٣٢ – ١٣٤.

(٣) صايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص٦٢٠

(٤) بيان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بمناسبة عقد الدورة الرابعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني، في دمشق، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٩ مصدر سبق ذكره، ص١٣-١٤

(٥) الهدف (بيروت) العدد (٤٢٠) ١٣/ ١/ ١٩٧٩، ص٤

وأصرت الجبهة على حق الثورة فى التواجد على الأرض الأردنية، وعلى حقها في ممارسة عملية التعبئة، والتدريب، والتسليح للشعب الفلسطيني في الأردن[1] ويمكن القول إن هذا التحول المفاجئ، في موقف الجبهة الشعبية بالموافقة على الحوار مع النظام الأردني جاء بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد، التي بموجبها دفعت البلدان العربية الراديكالية والصديقة للاتحاد السوفيتي[*] إلى التكتل فى إطار جبهة قومية للصمود والتصدي خاصة وأنه فى هذه الفترة تحققت المصالحة ما بين الجبهة الشعبية وسوريا[*] وذلك بعد أن اتخذت سوريا موقفاً صارماً من زيارة السادات إلى القدس غير أن تطور الأحداث لم يسر فى اتجاه تحويل هذه الرهانات والآمال الفلسطينية إلى حقائق، ففي تموز/ يوليو ١٩٧٩، حصلت قطيعة جديدة فى علاقة كل من سوريا والعراق، قضت على أمل إمكانية إحياء الجبهة الشرقية فى مواجهة إسرائيل، كما كانت هذه القطيعة فاتحة لتطورات سلبية على صعيد العلاقات العربية – العربية، والتي تركت أثرها على الساحة الفلسطينية، فأخذت تعيد منظمة التحرير إلى الوضع الذي كانت عليه قبل الإعلان عن اتفاق كامب ديفيد، حيث رجعت قيادة حركة فتح إلى التركيز على مهمة الحفاظ على دور المنظمة، وحماية المنجزات التي

(١) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٩، مصدر سبق ذكره، ص١٦

(*) لم تكن زيارة الرئيس المصري أنور السادات للقدس إيذاناً بسقوط الرهان الفلسطيني على التسوية فحسب، وإنما كانت فاتحة لتطورات سياسية كبيرة شهدتها بلدان الشرق الأوسط، وترافقت مع تحول القوتين العظميين من الانفراج الدولي إلى المواجهة الشاملة، انظر في ذلك: الشريف، البحث عن كيان، مرجع سبق ذكره، ص٢٦٩.

(*) كانت العلاقات متوترة جداً ما بين سوريا والجبهة الشعبية، لاسيما بعد تدخل النظام السوري فى لبنان عام ١٩٧٦ لصالح «الكتائب»، ووقوفه ضد منظمة التحرير، والحركة الوطنية اللبنانية، الأمر الذي فوت الفرصة على المقاومة من تحقيق النصر الكامل على قوات الكتائب اللبنانية، انظر: صايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص٦٢٦.

حققتها على الساحتين العربية والدولية، ولاسيما على صعيد التنسيق مع الأردن بشأن تفعيل مشاركة منظمة التحرير فى جهود التسوية[1] فعادت الجبهة الشعبية إلى التشكيك فى نوايا منظمة التحرير والحكومة الأردنية، وإلى انتقاد التنسيق القائم بينها، وطالبت الجبهة بوقف الحوار، والتنسيق، والتوجه نحو إقامة الجبهة الوطنية المتحدة الفلسطينية الأردنية.[2]

وإثر قيام النظام الأردني بتعيين رؤساء بلديات موالين للنظام[*] فى مدن الضفة الغربية عام ١٩٨٦ والتي سميت بمؤامرة «التقاسم الوظيفي» من أجل تعزيز سيطرته، وضمان الولاء للنظام الأردني - كان للجبهة الشعبية السبق فى الكشف عن هذه المؤامرة، إضافة إلى وقوفها ضد مؤامرة الخطة الخمسية الأردنية فى الضفة الغربية والقطاع (خطة التنمية للأراضي المحتلة) وقد بينت الجبهة أن أهداف هذه المؤامرة هو إيجاد بديل لمنظمة التحرير الفلسطينية من أجل التفاوض ضمن الوفد المشترك مع الاحتلال الإسرائيلي[3] كذلك اعتبرتها الجبهة أنها جاءت تمهيداً لفرض الحكم الذاتي في الأراضي المحتلة[4] ومن أجل التصدي لتلك المؤامرة قامت الجبهة باغتيال رئيس بلدية نابلس (ظافر المصري) فى ٢آذار/ مارس ١٩٨٦ المعين من قبل

(١) المرجع نفسه، ص٢٨٨

(٢) الجبهة الشعبية، مشروع برنامج لتطبيق الوحدة الوطنية الفلسطينية، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠، ص١٤-١٥

(*) قامت السلطات الأردنية باستدعاء ثلاثة من الشخصيات الفلسطينية الموالين لها في الأرض المحتلة وهم: محمد راشد الجعبري، ووليد الحاج يحيى مصطفى، وخليل موسى، وعبد الفتاح دودين، وهذا الأخير عينته سلطات الاحتلال الإسرائيلي لبلدية دورا بعد إقالة محمود موسى عمر لعدم تعاونه مع الإدارة المدنية الإسرائيلية فى «الضفة انظر: الهدف (دمشق) العدد (٨٤) ١٤/ ٧/ ١٩٨٦، ص٦.

(٣) الجبهة الشعبية: محطات أساسية، مرجع سبق ذكره، ص١٢١.

(٤) الهدف (دمشق) العدد (٤، ٨) ١٤/ ٧/ ١٩٨٦، ص٦

النظام الأردني[1].

وكانت عملية اغتيال المصري ضربة قوية لمؤامرة التعيين فى المجالس البلدية الأخرى، إذ أن عدداً كبيراً ممن كانوا قد قبلوا التعيين سحبوا ترشيحهم وقبولهم، وهذا أفشل إحدى حلقات مؤامرة تنفيذ خطة «التقاسم الوظيفي»[2].

ويلاحظ بأن التحدي القائم بين الأردن ومنظمة التحرير تواصل مع محاولات ياسر عرفات للوصول إلى تنسيق مشترك، فالملك حسين من خلال إدراكه العام بأن الشعب الفلسطيني متمسك بمنظمة التحرير، ووعيه بأنه لا حل بدون منظمة التحرير، قام الملك بمحاولة التوصل إلى تنسيق مشترك، ونجح فى توقيع اتفاق ١١ شباط/ فبراير ١٩٨٥، والذي تضمن السير المشترك باتجاه التسوية على أسس تتمثل بشعار «الأرض مقابل السلام» وتشكيل وفد أردني– فلسطيني مشترك إلى مفاوضات السلام فى ظل مؤتمر دولي[3].

ولا شك في أن اتفاق عمان شكل بالنسبة للإدارة الأمريكية نقطة انطلاق جديدة لانتزاع المزيد من التنازلات من قيادة منظمة التحرير وبإقرار اتفاق عمان باشر الطرفان الأردني والفلسطيني التطبيقات العملية للنصوص الواردة فيه. وفي مقدمتها العمل على إخراج وسائل تحركها المشترك إلى حيز الوجود، وتجسدت هذه الخطوة في بدء الحوار بين الطرفين لتشكيل وفد أردني – فلسطيني مشترك للتفاوض مع الإدارة الأمريكية[4].

(١) الجبهة الشعبية: محطات أساسية: مرجع سبق ذكره،ص ١٢٣.

(٢) الهدف (دمشق) العدد (٨٦٩) حزيران/ يونيو ١٩٨٦، ص١٨.

(٣) حبيب الله: مرجع سبق ذكره، ص١١٠.

(٤) الهدف (بيروت): حوار مع جورج حبش، العدد (٨٠٨)، ١٠/ ٣/ ١٩٨٦، ص٢٨-٢٩.

ويمكن القول إن الملك حسين قد توصل إلى نتيجة مفادها أنه لا يمكن العمل بدون اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية، ولو على الأقل حركة فتح، بوصفها كبرى الفصائل الفلسطينية، وإذا كان قد حصل تغير بسيط في السياسة الأردنية فهو نابع من التطورات التي حصلت على الساحة الفلسطينية، وخاصة حين وصل الالتفاف الجماهيري الفلسطيني حول منظمة التحرير الفلسطينية إلى ذروته في السنوات التي أعقبت حرب لبنان ١٩٨٢.

لذلك قام الملك حسين بمحاولة شق وحدة الصف الفلسطيني(*)، وهو مدرك بأن حركة فتح لا تستطيع التحرك بحرية دون الفصائل الفلسطينية الأخرى، وبهذا يظهر للشعب الفلسطيني عدم صدق وقدرة منظمة التحرير، وبالتالي تفقد المنظمة مصداقيتها. وقد جاءت تصريحات حسين بهذا الشأن لإظهار منظمة التحرير كتنظيم لا يهتم بشئون الشعب الفلسطيني عامة، بل يهتم بالمصالح الطبقية والخاصة بالفصائل نفسها، وقد توجه الملك حسين إلى الشعب الفلسطيني مخاطباً إياهم باتخاذ قرار من سيدير كفاحهم ونضالهم، مضيفاً أنه يبارك أي سلطة أو مؤسسة تقوم بتنفيذ ما قامت به منظمة التحرير الفلسطينية(١).

ولا شك في أن العبارتين قد كشفتا عن أهداف وأطماع الملك حسين، فبمجرد فشل مفاوضاته مع فتح قام بطرح الخيارات أمام الشعب الفلسطيني، وضرورة قيام «قيادة بديلة» لمنظمة التحرير، تقوم بالواجبات نفسها، ولكن بمنظور أردني.

(*) حيث دعا الملك حسين ياسر عرفات إلى عقد الدورة السابعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني في عمان في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤، لإحياء الحوار بين المنظمة والأردن، وقد سمي هذا المؤتمر بالمؤتمر الانشقاقي. انظر: الهدف (دمشق) العدد (٨٢٤) ١٤/ ٧/ ١٩٨٦، ص٦.

(١) حبيب الله: مرجع سبق ذكره، ص١١١.

وقد وصفت الجبهة الشعبية تصريحات النظام الأردني وتصرفاته العملية بأنها لا تحمل أي جديد، إذ أن النظام ما زال يحاول زعزعة مركز منظمة التحرير الفلسطينية والوصول إلى قيادة بديلة، بما يعد خرقاً وتجاوزاً لقرارات الرباط[1] وبعد سلسلة من المفاوضات بين الفصائل الفلسطينية، ومنظمة التحرير تم الاتفاق على إلغاء اتفاق عمان وذلك فى نيسان/ إبريل ١٩٨٧.

ومن خلال ما سبق يمكن القول: إن هناك توجهين داخل منظمة التحرير نحو النظام الأردني وهما:

١- توجه حركة فتح التي تمتعت بتأييد كبير من الشعب الفلسطيني، وترى أنه من الضروري التوصل إلى اتفاق وتنسيق مع النظام الأردني، وهو هدف لابدَ من تحقيقه خصوصاً فى أعقاب فقدان القاعدة اللبنانية بعد حرب لبنان ١٩٨٢، ومحاولات النظام السوري التدخل في سياسات منظمة التحرير الفلسطينية، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان ركن مهم من أركان العمل الفلسطيني ألا وهو استقلالية القرار الفلسطيني، كما ترى «فتح» ضرورة التنسيق مع النظام؛ نظراً لأن الطرفين مرتبطان ببعضهما البعض، فالأردن لا تملك حرية العمل، ومنظمة التحرير غير مقبولة أمريكياً كشريك في مفاوضات السلام، وقد يؤدي التنسيق المشترك إلى قبول منظمة التحرير الفلسطينية لدى أمريكا.

٢- توجه الجبهة الشعبية ومعها باقي الفصائل المعارضة والتي ترى فى السياسة الأردنية استمراراً وامتداداً للسياسة نفسها التي انتهجها النظام ضد حركة المقاومة الفلسطينية فى محاولاته لتطويق الموقف الفلسطيني، وإحكام سيطرته على الضفة والقطاع، ومن هنا كان المطلب الفلسطيني الوطني عدم تنسيق مشترك مع النظام،

(١) الهدف (دمشق) العدد (٨١٨) ٢٦/ ٥/ ١٩٨٦، ص١٣.

والحفاظ على فلسطينية القرار، وضرورة حشد وبلورة القوى الثورية الديمقراطية في إطار جبهة متحدة تكون القاعدة الصلبة الممسكة بالتحالف الوطني العريض الذي تشكله منظمة التحرير الفلسطينية.

ومن خلال ما تقدم يتضح أن الجبهة الشعبية اتخذت موقفاً حاسماً من النظام الأردني، ورفضت كل فكرة للتعايش مع هذا النظام، ويعتقد هنا أن موقف الجبهة كان على قدر كبير من الصواب؛ وذلك لأن فكرة التعايش مع النظام الأردني مسألة ليست متروكة للجبهة، وإنما كانت محسومة من قبل النظام ومنذ اليوم الأول لتأسيسه، ومحسومة منذ أن قرر النظام الأردني القضاء على بذور المقاومة عام ١٩٦٥، ومحسومة منذ أن انبرى النظام الأردني لتصفية طلائع حركة المقاومة قبل أن يتسع نفوذها، وقبل أن يكون هناك ما يسمى بالممارسات الخاطئة والتجاوزات لحركة المقاومة في الأردن، كما أن المقاومة كانت متهمة ومحكوم عليها بالإعدام من قبل النظام الأردني، بسبب خطيئة الولادة؛ لأن فكرة المقاومة هي فكرة معادية للنظام الأردني، فمهما فعلت المقاومة ومهما حاورت، ونسقت، وعايشت، ومهما طمأنت النظام، فإنه لا يطمئن إليها.

٢- مصر:

لعبت الثورة المصرية عام ١٩٥٢ دوراً بارزاً في التأثير على مجريات الأمور في الوطن العربي، والشرق الأوسط، سواء من حيث المفاهيم والمنطلقات الفكرية التي طرحتها كمنهاج وخطة عمل على الصعيد الداخلي، أو بالنسبة لمجمل تحالفاتها وعلاقاتها مع الأنظمة القائمة، ونظرتها لطبيعة التحالف مع حركات التحرر والقوى الخارجية[1] والواقع أن تأثير الثورة المصرية على حركة القومية العربية كان

(١) إبراهيم إبراش: حركة القوميين العرب وجدلية العلاقة بين الوطنية الفلسطينية والقومية العربية، في الحركة القومية في مائة عام ١٨٧٥ – ١٩٨٢، دار الشروق للنشر والتوزيع ط٢، عمان، ١٩٩٧، ص٤٥١.

كبيراً، لدرجة أنه ما من حزب قومي ذو أهداف قومية إلا وطلب من فترة لأخرى ربط مصيره بمصير الثورة التي قادها الزعيم عبد الناصر[1].

ويجمع المفكرون أن حركة القوميين العرب كانت تنتشر جنباً إلى جنب مع المد القومي فى الخمسينيات للدول العربية المنغلقة بعضها على البعض الآخر بفعل سياسة الاستعمار فى الوطن العربي، وقد تمكن عبد الناصر من كسر الحدود السياسية العربية فى فترة زمنية قصيرة، وتمكنت حركة القوميين العرب من الاستعانة بالسياسة الناصرية، فتوفر لها حضور فعلي، ولعبت أدواراً سياسية كانت تنحسر أو تتوسع وفقاً لانحسار أو توسع السياسة الناصرية فى هذا البلد أو ذاك[2].

وعند إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤، كانت الجمهورية العربية المتحدة من أكثر الدول تأييداً لقيام المنظمة، وقد دافعت باستمرار عن أهمية وجودها، إلى حد أن التهم قد وجهت للرئيس عبد الناصر بأنه أراد التخلي عن القضية الفلسطينية بأنه أوعز للشقيري من أجل قيام منظمة التحرير الفلسطينية كي يجد قيادة فلسطينية تعمل بتوجيهاته، وفي الواقع فإن الشقيري يعترف بأنه لولا الجمهورية العربية المتحدة ولولا عبد الناصر بالذات لما قامت منظمة التحرير الفلسطينية[3] وقد قدمت القاهرة كل التسهيلات اللازمة لقيام المنظمة، وأوضح عبد الناصر عند افتتاحه المؤتمر الوطني الفلسطيني الثاني المنعقد في القاهرة ٣١ آيار/ مايو ١٩٦٥، أن مصر على استعداد لتقديم كل شيء لدعم المنظمة، سواء بالنسبة للأرض في بلاده أو في قطاع غزة لإقامة المعسكرات وانتهى بالقول «إن مصر معكم قلباً

(١) الكبيسي: مرجع سبق ذكره، ص٦٨.

(٢) فيصل جلول: حركة القوميين العرب، مصدر سبق ذكره، ص١٨٥، انظر كذلك: إبراش، الحركة القومية فى مائة عام، مرجع سبق ذكره، ص٤٥١.

(٣) الشقيري: من القمة إلى الهزيمة، مرجع سبق ذكره، ص٢٧٩.

وقالباً» وتعتبر نفسها قاعدة للثورة[1]« وكانت أبرز المساهمات التي قدمتها مصر إنشاء جيش التحرير الفلسطيني فى قطاع غزة، وتخصيص إذاعة من القاهرة، مكنت رئيس المنظمة من مخاطبة العرب والفلسطينيين، مما ساعد المنظمة فى المضي نحو بناء كيانها دون توقف، مستفيدة من دعم مصر[2]وعندانطلاقة حركة فتح في مطلع عام ١٩٦٥، بدأت الحركة تبحث عن موقع لنشاط مسلح تقوم به ضد إسرائيل، واختارت أن تبدأ من سوريا، ووقتها كان حزب البعث فى الحكم، وكان القائم بأعمال رئيس الدولة هو اللواء (أمين الحافظ) الذي كان من رأيه أن تسارع الدول العربية بهجوم مسلح على إسرائيل[3] وفي تلك الأجواء أبلغ جورج حبش الرئيس جمال عبد الناصر عن قيام حركة فتح، وعن نيتها بدء أعمال مسلحة ضد إسرائيل من الجبهة السورية.

وقد كتب عبد الناصر بخط يده على هامش مذكرة أرسلها له حبش «إنه يرى تأجيل هذا الموضوع بسبب انشغال القوات المصرية فى ذلك الوقت بعمليات واسعة فى اليمن، وإن الظرف قد لا يكون مناسباً لمناوشات على الجبهة السورية، وقد تفرض على مصر أعباء لا تحتملها الظروف في ذلك الوقت، لكن فتح بدأت بمباشرة بعض العمليات ذات التأثير المحدود ضد مواقع إسرائيلية من الجبهة السورية، وهى عمليات استوجبت ردود فعل، وجدت فيها القاهرة تصرفاً غير مسئول في وضع غير ملائم. لكنها لم تعلق عليها تحسباً منها أنها لا تريد أن تحجب حق أية عناصر فلسطينية في المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلي[4].

(١) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٥، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٣.

(٢) عبد الرحمن: منظمة ...، مرجع سبق ذكره، ص١٠٥.

(٣) هيكل: المفاوضات السرية، الكتاب الثالث، مرجع سبق ذكره، ص١٧.

(٤) المرجع نفسه، ص١٨.

وقد لاحقت السلطات المصرية في قطاع غزة عناصر فتح؛ لأنها كانت تشتبه بانتمائهم للإخوان المسلمين، وقد سعت فتح من جهتها إلى توضيح صورتها بتوسط قيادة حركة القوميين العرب، وشخصيات مصرية، للاقتراب من النظام المصري[1] تقديراً منها لأهمية مصر، وأهمية تأثير قيادة عبد الناصر فى البلاد العربية[2].

وإثر تصاعد التوتر بين الدول العربية وإسرائيل فى النصف الثاني من آيار/ مايو ١٩٦٧، أذاع التنظيم الفلسطيني فى حركة القوميين العرب بياناً أيد فيه جميع الخطوات التي اتخذها الرئيس عبد الناصر، من إغلاق خليج العقبة، وانتشار جيش الجمهورية العربية المتحدة في شرم الشيخ، وكافة المواقع الأمامية في سيناء، ودعا البيان الجماهير العربية للالتفاف حول قيادة عبد الناصر، والقتال إلي جانبه، وإلى تكثيف الضربات الفدائية، واختتم البيان بالإعلان عن أن حركة القوميين العرب تضع جميع عناصرها وتنظيمها في خدمة المعركة[3].

وفي بداية الحرب فشل مركز حركة القوميين العرب - أول الأمر - في إصدار التعليمات إلى أعضائه المنتشرين في أقطار عدة، ومع ذلك فقد استجاب كوادر وأعضاء كثيرون لهذا الحدث استجابة تلقائية، وتطوعوا لأداء واجبهم العسكري. وفي مصر أصدر فرع حركة القوميين العرب إلى جميع أعضائه أمراً بالالتحاق بدورات التدريب العسكري، التي أعدتها السلطات المصرية على عجَل لطلاب الجامعات لتأليف حرس وطني[4] ولكن عجزت السلطات المصرية عن توفير

(١) عدوان: حركة فتح ١٩٦٩ - ١٩٨٣، مرجع سبق ذكره، ص٤٥٢. انظر كذلك: صايغ: رفض الهزيمة...، مرجع سبق ذكره، ص١٢.

(٢) حوراني: الفكر السياسي الفسطيني، مرجع سبق ذكره، ص١٣٢.

(٣) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧، مرجع سبق ذكره، ص١٩٣.

(٤) صايغ: رفض الهزيمة...، مرجع سبق ذكره، ص١٤.

وسائل النقل إلى الجبهة، فاتجه الطلاب بأنفسهم إلى لبنان وسوريا من أجل الاتصال بحركة القوميين العرب. كما انضمت مجموعة من حركة القوميين العرب المنفيين من سوريا والمناصرين لعبد الناصر فى ٧ حزيران/ يونيو إلى وحدة مصرية كانت متجهة إلى سيناء[1].

وفي أعقاب هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧، احتضنت مصر الجبهة الشعبية، من خلال تدريب عناصرها، وأمدتها بالسلاح والمساعدات، حيث وصلت مجموعة من ٤٠ مقاتلاً من أعضاء الجبهة عام ١٩٦٩، وتم تدريبهم في معسكرات سرية، وتخرجوا كضباط لدى الجبهة الشعبية، وقد تم إرسالهم إلى الحدود الأردنية لتنفيذ عمليات فدائية ضد العدو الإسرائيلي داخل الأرض المحتلة[2].

ومع بروز حركة فتح إثر انطلاقتها الثانية عام ١٩٦٧، شهدت علاقاتها مع مصر تحسناً، حيث التقى وفد من فتح مع وزير الخارجية المصري آنذاك (محمود رياض) الذي أبدى تعاطفاً كبيراً معها، وحثها على تصعيد النشاط المسلح في الأرض المحتلة[3] وأعقبه لقاء قمة مع الرئيس جمال عبد الناصر الذي استقبل وفداً، ضم ياسر عرفات، وصلاح خلف، وفاروق القدومي، وفي هذا اللقاء تمت مناقشة كافة المسائل التي تتصل بالعلاقات الثنائية، ووضعت أسس التعاون السياسي، وصار مفهومها لدى فتح أن مصر حريصة على أن تقيم علاقة خاصة حميمة معها، مع حرص مصر أيضاً على الاحتفاظ بعلاقاتها مع المنظمات الفلسطينية الأخرى[4].

(١) المرجع نفسه، ص١٤.

(٢) أكرم الصفدي: مقابلة شخصية ١٦/ ٢/ ٢٠٠٧ بمنزله بالقاهرة.

(٣) عصام عدوان: حركة فتح ١٩٦٩ – ١٩٨٣، مرجع سبق ذكره، ص٤٥٢.

(٤) حوراني: الفكر السياسي الفلسطيني، مرجع سبق ذكره، ص١٣٢.

وقد أولى الرئيس عبد الناصر تدريب حركة فتح وتسليحها للاستخبارات العسكرية، فيما كان يتولى تدريب الجبهة الشعبية وتسليحها جهاز المخابرات العامة[1] وعلى إثر التقارب المصري مع حركة فتح[2] وتقرير تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٦٨ الذي أصدرته الجبهة وانتقدت فيه سياسة عبد الناصر بعد الهزيمة، والذي وقع في يد الاستخبارات العسكرية المصرية قبل صياغته ونشره[3] ساءت العلاقة بين الجبهة الشعبية وعبد الناصر، رغم أن التقرير تمت صياغته من الفريق المنشق (نايف حواتمة) أثناء اعتقال جورج حبش في سوريا[4] ولكن عبد الناصر سمح لمائة من فدائيي الجبهة الشعبية، كانوا يتلقون التدريب في مصر بإكمال دورتهم، ليوقف بعد ذلك التعاون في مجال التدريب، والتسليح، والتزويد بجوازات السفر، وغير ذلك من المساعدات المادية، كما منعت مجلة الهدف من دخول مصر، وكان وديع حداد هو الوحيد الذي بقي محافظاً على علاقة سرية بالمخابرات المصرية إلى قرابة عامين[*][5].

وتصاعد التباعد إلى خلاف ومقاطعة تامة بين الجبهة ومصر فى صيف عام

(١) عبد القادر ياسين: مقابلة شخصية ١٦/ ٢/ ٢٠٠٧، في منزله بالقاهرة.

(٢) فرج: منظمة ...، مرجع سبق ذكره، ص١٣٢.

(٣) مطر: مرجع سبق ذكره، ص١٠٩.

(٤) جميل المجدلاوي: مقابلة شخصية ٦/ ٧/ ٢٠٠٧، أثناء زيارة له فى القاهرة.

(*) كان وديع حداد مسئول العمل الخارجي للجبهة الشعبية، ويذكر المفكر السياسي الفلسطيني عبد القادر ياسين أن مصر كانت على علاقة بوديع حداد، وقد قدمت خدمات لوجستية لفدائيي الجبهة الذين قاموا باختطاف أول طائرة في ديسمبر/ كانون الأول/ ١٩٦٨، والتي حولت إلى الجزائر، ويدعم ياسين رأيه، أنه بعد عدة أيام نسفت إسرائيل طائرة تابعة لشركة مصر للطيران كانت متجهة إلى قبرص، واتضح أن الطائرة وضع فيها حقيبة ملغومة وذلك انتقاماً لعملية خطف الطائرة التي نفذتها الجبهة الشعبية، عبد القادر ياسين: مقابلة شخصية ١٦/ ٢/ ٢٠٠٧ في منزله بالقاهرة.

(٥) صايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص٣٥٣.

١٩٧٠ بعد قبول عبد الناصر لمبادرة روجرز[١] حيث قادت الجبهة الشعبية تظاهرات معادية لمصر فى عمان[٢] ولكن أحداث «أيلول الأسود» والصدام المسلح الذي اشتعل بين المقاومة الفلسطينية وبين جيش الملك حسين فى الأردن كانا فى تقدير عبد الناصر أهم وأكبر من أي اعتبار آخر. وفي محاولة لإنقاذ الموقف بالمحافظة على الثورة الفلسطينية دعا عبد الناصر إلى مؤتمر قمة عربي في القاهرة للمحافظة على فصائل الثورة.

وفي اليوم التالي لانتهاء القمة رحل عبد الناصر إلى رحاب الله، وانتقلت رئاسة الجمهورية في مصر إلى الرئيس أنور السادات، وكانت القضية العربية الأولى التي تنتظره هى ذيول أزمة أيلول الأسود، ومستقبل الثورة الفلسطينية مع النظام الأردني[٣] وقبيل وفاة عبد الناصر سعت قيادات الجبهة لترتيب لقاء معه لإعادة العلاقة، ولكن لم تكتمل تلك المساعي لوفاته[٤] كذلك جرت محاولات أخرى عام ١٩٧١ لإعادة العلاقة مع مصر، حيث قام تيسير قبعة (عضو المكتب السياسي للجبهة) بعدة زيارات إلى القاهرة، التقى خلالها مع قيادات مصرية (سامي شرف، وشعراوي جمعة) لكن توقفت تلك المساعي بسبب الضربة التي تلقتها قيادة مجلس الثورة من الرئيس السادات، وفي عهد السادات لم تحدث محاولات أو مبادرات من الجبهة لإعادة جسور العلاقة مع مصر[٥] وإن كان هناك بعض المؤشرات على وجود الجبهة في مصر فى الفترة ما بين ١٩٧٢ – ١٩٧٥، حيث خاضت الجبهة انتخابات

(١) الجبهة الشعبية: جورج حبش، مرجع سبق ذكره، ص٢٧

(٢) الريس، والنحاس: مرجع سبق ذكره، ص١٢٨

(٣) هيكل: المفاوضات السرية، الكتاب الثالث، مرجع سبق ذكره، ص٢٤

(٤) مطر: مرجع سبق ذكره، ص١١١

(٥) المرجع نفسه، ص١١٢

اتحاد الطلاب ضمن قائمة تحت اسم مستقلين، بالإضافة لوجود اتصال بين الجبهة وبعض القوى السياسية في مصر، والتي كانت تعمل بشكل سري مثل: مجموعة ٨ يناير، والتشكيلات الشيوعية الأخرى[١] وفي عام ١٩٧٦ اتسمت العلاقات المصرية-الفلسطينية بتحسن ملحوظ أثناء الحرب الأهلية الدائرة فى لبنان، وانعكس هذا التحول فى الموقف المصري، عبر سلسلة بيانات وتصريحات للحكومة المصرية، عبرت عن تأييد مصر ودعمها للمقاومة الفلسطينية، وإدانتها للأحزاب اللبنانية المحافظة.

ففي مقابلة مع صحيفة عكاظ السعودية في ٤ كانون الثاني/ يناير١٩٧٦، دعا إسماعيل فهمي وزير الخارجية المصري إلى المحافظة على المقاومة الفلسطينية، وعدم زجها في الصراع في لبنان[٢] وبرز هذا التقارب المصري أكثر بعد ١١ آذار/ مارس إثر الحركة العسكرية في بيروت، وبعد التباعد الفلسطيني السوري، واتضح هذا التقارب بعد خطاب الرئيس المصري في الأول من آيار/ مايو١٩٧٦ إذ قال فيه:

« إن مصر لا تستطيع أن تقف مكتوفة اليدين أمام كل عمل يهدف إلى المساس بالثورة الفلسطينية» وللمرة الأولى منذ اتفاقية سيناء، أشاد المعلق السياسي لوكالة الأنباء الفلسطينية وفا في ٢ أيار/ مايو بخطاب الرئيس المصري، فقال إن خطاب السادات يأتي في ظرف تتكاثر فيه المؤامرات على الشعب الفلسطيني[٣] بعد ذلك أصبح لقيادات الجبهة الشعبية وجود علني في مصر بوصفهم أعضاء في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومن هذه القيادات (كايد الغول، ومحمود

(١) جميل المجدلاوي: مقابلة شخصية، ٦/ ٧/ ٢٠٠٧، أثناء زيارة له للقاهرة.

(٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٦، مرجع سبق ذكره، ص٢٧

(٣) المرجع نفسه، ص٢٧

سعد) ولكن لم يكن لهم نشاط تنظيمي واضح.

وفي عام ١٩٧٧ تم ترحيل هؤلاء مع عدد كبير ممن ينتمون للجبهة الشعبية، بعد أن بدأت تظهر معارضة الجبهة للرئيس السادات إثر زيارته لإسرائيل في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧[١] ومنذ ذلك الحين لم تحدث محاولات أو مبادرات من الجبهة لإقامة أي نوع من العلاقة مع مصر، خصوصاً في الفترة ما بين ١٩٧٧ – ١٩٨٥ بعد دخول مصر في مشروع التسوية السلمية وتوقيعها اتفاق كامب ديفيد[٢] حيث اعتبرت الجبهة الشعبية أن توقيع اتفاقيات كامب ديفيد تعني انتقال النظام المصري إلى موقع التهادن والاستسلام الكامل أمام العدو الإسرائيلي، والاعتراف الرسمي بشرعية وجوده على الأرض الفلسطينية العربية.[٣]

وفي أثناء حصار بيروت، صيف عام ١٩٨٢، بادرت جمهورية مصر العربية بسحب سفيرها من إسرائيل في ١٨ آب/ أغسطس ١٩٨٢، واشترطت لإعادته سحب القوات الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية كافة، وبادرت إلى إعلان مشروع قرار مشترك مع فرنسا قدمته سوية إلى مجلس الأمن الدولي في ٢٩ تموز/ يوليو ١٩٨٢، تضمن الوضع في بيروت على ضوء الاجتياح الإسرائيلي، وحل أزمة الشرق الأوسط سلمياً، وذلك في إطار مفاوضات قائمة على مبدأي الأمن لكل الدول، والعدالة لكل الشعوب، طبقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢، واشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات.

(١) جميل المجدلاوي: مقابلة شخصية ٦/ ٧/ ٢٠٠٧، أثناء زيارة له في القاهرة، أكد هذه المعلومة عبد القادر ياسين: مقابلة شخصية ١٦/ ٢/ ٢٠٠٧ في منزله في القاهرة.

(٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٦، مرجع سبق ذكره، ص٤٥.

(٣) التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الرابع إبريل/ نيسان ١٩٨١، مصدر سبق ذكره، ص١٠٧.

وقد لاقى هذا المشروع – في حينه – صدى إيجابياً في أوساط قيادة منظمة التحرير، وسادت في الأوساط الفلسطينية آراء جديدة إزاء المقاطعة الرسمية الفلسطينية للنظام المصري(*) مفادها أن نظام الرئيس حسني مبارك يختلف عن نظام السادات، على الرغم من تمسكه باتفاقيتي كامب ديفيد(١) وأكد أصحاب هذا الرأي أن لديهم من المعلومات والتحليلات ما يؤكد أن مبارك يعمل جاهداً للتخلص من الشق الثاني من اتفاقية كامب ديفيد، ومن كل ما يتعلق منها بالقضية الفلسطينية، وأن عهد مبارك، رغم عزلته العربية، فإنه اتخذ موقفاً إيجابياً إزاء منظمة التحرير، وذلك عندما رفض عقد قمة مصرية-إسرائيلية، متمسكاً بشروطه في أثناء حصار بيروت(**).

وقد لاقت هذه المبادرة الرسمية تجاوباً ملحوظاً من قبل منظمة التحرير، وتم اعتبارها مدخلاً أولياً لإعادة العلاقات المصرية-الفلسطينية(٢) وقد رحبت الجبهة

(*) أشاد ياسر عرفات بمواقف الرئيس المصري تجاه منظمة التحرير، خلال حصار بيروت وقال: أي خطوة إيجابية قام بها الرئيس حسني مبارك كنت إيجابياً معها، فعندما سحب السفير المصري من إسرائيل بعثت برقية شكر إلى الرئيس مبارك، وأثناء الحرب عندما اتخذ الرئيس مبارك عدداً من المواقف شكرته. وأتمنى أن تستمر هذه الخطوة من الرئيس مبارك. كما رحب عرفات بفكرة دعوته لزيارة مصر. انظر عصام عدوان: حركة فتح ١٩٦٩ – ١٩٨٣، مرجع سبق ذكره، ص٤٥٩.

(١) سميح شبيب: منظمة التحرير الفلسطينية وتفاعلاتها في البيئة الرسمية العربية ١٩٨٢-١٩٨٧، شرق برس، نيقوسيا، ١٩٨٨، ص١٨

(**) وهي الانسحاب الإسرائيلي الكامل من لبنان، والانسحاب من طابا، وتحسين الأوضاع المعيشية لسكان المناطق المحتلة، من خلال وقف بناء المستوطنات، إضافة إلى تأكيده على أن حل مشكلة الشرق الأوسط لن تتم إلا بمشاركة فلسطينية عبر القيادة الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وأن مصر ستبقى إلى جانب الحق الفلسطيني مهما بلغت الضغوط عليها. انظر: المصدر نفسه الصفحة نفسها.

(٢) المرجع نفسه، ص١٩.

الشعبية بخطوة الرئيس مبارك بسحب السفير المصري من إسرائيل، ولكنها اعتبرتها غير كافية لإعادة العلاقات مع مصر، وطالبت النظام المصري أن يحول هذا الموقف إلى سياسة دائمة، وقالت إن إلغاء اتفاقيتي كامب ديفيد شرط فلسطيني لإعادة العلاقات مع مصر.[1]

وحظيت العلاقات الفلسطينية-المصرية باهتمام واسع خلال انعقاد الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في الجزائر من ١٤-٢٢ آذار/ مارس ١٩٨٣ وأكد المجلس في بيانه السياسي على رفضه لاتفاقيات كامب ديفيد، وما يرتبط بها من مشاريع، ودعا اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير إلى تحديد العلاقة مع النظام المصري على أساس تخليه عن سياسات كامب ديفيد.[2]

واستمرت حملات التمهيد لإعادة العلاقات بعد خروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣، وذلك عبر طريقين: أولهما: المعارضة المصرية وثانيهما: التصريحات الرسمية الفلسطينية والمصرية المتبادلة[3] وفي ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣ زار عرفات القاهرة، والتقى بالرئيس المصري، وحين سئل عرفات عن رأيه في هذا اليوم أجاب: «إنه يثبت أن مصر هي كانت دائماً على حق، وفي المستقبل ستبقى مصر هي مصر» وإزاء هذا التطور أعربت إسرائيل عن ذهولها وأسفها لاجتماع مبارك مع عرفات، ورأت في ذلك «مساساً خطيراً بعملية السلام في الشرق الأوسط»، ومن جهتها رحبت

(١) جميل المجدلاوي: مقابلة شخصية ٦/ ٧/ ٢٠٠٧، أثناء زيارة له في القاهرة.

(٢) البيان السياسي الصادر من المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة السادسة عشرة، الجزائر، ١٩٨٣/٢/٢٢

(٣) سميح شبيب: العلاقات الفلسطينية المصرية الرسمية، مرجع سبق ذكره، ص٨٤.

الولايات المتحدة الأمريكية بالمحادثات بين مبارك وعرفات، ووصفتها بأنها «تطور مشجع» وقد تؤدي إلى إحياء مبادرة الرئيس رونالد ريغان في الشرق الأوسط[1].

وقد عارضت الجبهة الشعبية هذه الزيارة، واعتبرتها تحدياً صارخاً لكل المؤسسات الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وانحراف خطير عن مبادئ الثورة، وخيانة لدم الشهداء وتضحيات الشعب الفلسطيني[2] واستمرت الجبهة الشعبية فى عدائها للنظام المصري خلال فترة البحث مع مطالبتها بوقف الحوار، وقطع العلاقات السياسية بين منظمة التحرير والنظام المصري، طالما ظل ملتزماً باتفاقيات كامب ديفيد، ومنساقاً وراء المحاولات الأمريكية الهادفة إلى إحياء الشق الفلسطيني من كامب ديفيد من أجل الوصول إلى اتفاق لحل القضية الفلسطينية.[3]

وظلت الجبهة متصلبة في موقفها مع مصر، مطالبة بتراجعها عن هذه الاتفاقيات، الأمر الذي لم تعره مصر أي اهتمام، نظراً لعلاقاتها مع أكبر فصيل فلسطيني فى منظمة التحرير الفلسطينية (حركة فتح) ومن جانبها رأت حركة فتح في مصر عمقاً استراتيجياً من غير الجائز التفريط به رغم حالات التوتر والخلافات المتقطعة بين فتح والسلطات المصرية. حيث إن الدور الذي تلعبه مصر فى المساعي التي تتعلق بالقضية الفلسطينية، وبالوقوف إلى جانبها يعد دوراً محورياً، نظراً لما تتمتع به مصر من مكانة عربية ودولية، وبالتالي فإن الطرف الخاسر فى هذه المعادلة

(١) المرجع نفسه، ص٥٨.

(٢) البيان السياسي الصادر عن اللجنة المركزية للجبهة الشعبية، الهدف (دمشق)، العدد (٦، ٧) ١٦/ ١/ ١٩٨٤، ص٧. انظر كذلك أبو ماهر اليماني: ندوة له في مخيم خان الشيخ، بيروت، الهدف (دمشق) العدد (٨، ٧) ٣٠/ ١/ ١٩٨٤، ص٢٨.

(٣) انظر التقرير السياسي للجنة المركزية للجبهة الشعبية، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦، انظر كذلك الجبهة الشعبية: محطات أساسية في مسيرة الجبهة، مرجع سبق ذكره، ص١١٨- ١١٩.

هو الجبهة الشعبية، التي كانت تمثل ثاني أكبر فصيل فى منظمة التحرير الفلسطينية، وإن كانت متصلبة فى القضايا السياسية المبدئية، فكان عليها التمييز- مثلاً - بين الموقف من النظام المصري، وبين مواقفها من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وموضوع اشتراط إلغاء اتفاق عمان، الذي يعد شأناً داخلياً، وبالإمكان حله داخل إطار منظمة التحرير الفلسطينية.

٣- سوريا:

ساندت سوريا العمل الفدائي الفلسطيني منذ عام ١٩٦٩، وشجعت الفدائيين على الانطلاق من الأراضي الأردنية بدلاً من الأراضي السورية، لذلك كان العمل خلال الأراضي السورية محدوداً، واستمر الدعم السوري للعمل الفدائي بعد حرب ١٩٦٧[١].

وفي ظل الوفاق الذي قام بين سوريا وعبد الناصر بعد حرب حزيران/ يونيو سمحت سوريا للجبهة الشعبية باستئناف نشاطها لأول مرة منذ عام ١٩٦٣، كما استفادت الجبهة كذلك من المساعدة المستترة التي كانت تقدم لهم من الضباط المتعاطفين معها من الجيش السوري[٢]. لكن سوريا في كل الأحوال كانت حريصة على إخضاع العمل الفدائي لسيطرتها[٣] وفي إطار حملتها على الجبهة الشعبية جراء عمليات الجبهة في الجولان، والتي «أحرجت النظام السوري» اعتقلت السلطات السورية في ١٩ آذار/ مارس ١٩٦٨ جورج حبش أمين عام الجبهة ومعه اثنين من رفاقه هما: فايز قدورة وعلي بشناق[٤] ويذكر أحد رموز الجبهة في هذا السياق أنه لا

(١) عدوان: حركة فتح ١٩٦٩-١٩٨٣، مرجع سبق ذكره، ص٤٤٢.

(٢) صايغ: رفض الهزيمة...، مرجع سبق ذكره، ص٥٦.

(٣) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، لعام ١٩٦٩، مرجع سبق ذكره، ص٩٨.

(٤) المرجع نفسه، ص٩٨.

يوجد سبب واضح لاعتقال الأمين العام، حيث كان في زيارة رسمية إلى سوريا، وبدعوة من قيادتها، بهدف إعادة كمية من السلاح كانت سوريا قد صادرتها من مناضلي الجبهة أثناء نقلها إلى الأراضي المحتلة[1] ويذكر أن السوريين قد تدخلوا في شحنات الأسلحة المرسلة للمقاومة من قبل الدول العربية والأجنبية، وصادروا عدة شحنات[2].

وقد أذاعت الجبهة في ٢٠ نيسان/ إبريل من العام نفسه في بيان لها أن السلطات السورية اعتقلت أحمد اليماني من كبار المسؤولين في الاتحاد العام لعمال فلسطين ومن قيادات الجبهة عند وصوله إلى مطار دمشق قادماً من القاهرة بعد حضوره جلسات الاتحاد العام للعمال العرب[3].

وقد قامت الجبهة بحملة إعلامية ضد السلطات السورية، واتهمتها بالتحرش بالعمل الفدائي، وقالت إن عداء سوريا للجبهة يعود إلى نشاط الجبهة العسكري في هضبة الجولان، وأضافت أن شرط سوريا لمساعدة حركة فتح كبرى الفصائل[*] أن لا تعمل من الحدود السورية مطلقاً[4].

---

(١) جميل المجدلاوي: مقابلة شخصية ٦/ ٧/ ٢٠٠٧ في القاهرة.

(٢) الريس والنحاس: مرجع سبق ذكره، ص٥٧. انظر كذلك، محمود عباس: الكيانية الفلسطينية أمام التحديات في المنطقة (ما أشبه اليوم بالأمس... ولكن)، نسخة بالآلة الكاتبة من القطع (د.ت)، ص٢٢٣.

(٣) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، مرجع سبق ذكره، ص٥٧.

(*) كانت علاقة فتح منذ انطلاقتها حسنة مع النظام السوري، فقد منح السوريون حركة فتح حرية واسعة في إدارة معسكرات التدريب التابعة لها، والتي استقبلت عدداً كبيراً من المتطوعين في فترة قصيرة، كما سهلت لها حركة الأفراد والإمدادات عبر الحدود. للمزيد: صايغ: رفض الهزيمة...، مرجع سبق ذكره، ص٥٧.

(٤) المرجع نفسه، ص٩٨.

وقد نشرت مجلة الحرية الناطقة باسم الجبهة في ١٦ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٦٨ أن السلطات السورية فرضت على الفدائيين التنقل عبر حدودها بجوازات سفر رسمية بدلاً من البطاقة العسكرية التي تعطيها لهم منظماتهم، واستثنت من ذلك منظمة الصاعقة التابعة لها(*). ومنذ ظهور منظمة الصاعقة بدأت الخلافات بين سوريا وفتح، وتراجع حزب البعث عن تقديم الدعم لفتح، وقامت السلطات بنقل العناصر الفعالة من فتح إلى مناطق بعيدة، وخاصة عندما يتعارض نشاطهم مع نشاط الصاعقة.(١)

وبعد فشل كافة الوساطات والجهود الفلسطينية والعربية (*) للإفراج عن الأمين العام، قامت وحدة من فدائيي الجبهة بقيادة وديع حداد باختطاف حبش أثناء نقله من السجن إلى مركز التحقيق، وقد أمضى حبش في السجن من ١٩ آذار/ مارس حتى ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٨(٢) وقد أدت هذه الحادثة إلى زيادة التوتر في العلاقة بينهما.

(*) جاء تأسيس منظمة «الصاعقة» تجسيداً عملياً من حزب البعث العربي الاشتراكي للاستراتيجية التي أقرها المؤتمر القومي التاسع في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٦ في دمشق، وقد أعلن عن تأسيسها، في ٢٧/ ١٢/ ١٩٦٨ أنظر: خورشيد: دليل حركة المقاومة...، مرجع سبق ذكره، ص٨٥ أنظر كذلك: صقر أبو فخر: الحركة الوطنية الفلسطينية، المؤسسة العربية للنشر، بيروت، ٢٠٠٣، ص٥٦.

(١) عدوان: حركة فتح ١٩٦٩-١٩٨٣، مرجع سبق ذكره، ص٤٤٢.

(*) رغم تدخل من قادة عرب وممثلي المنظمات الثورية العربية والفلسطينية والاتحادات والنقابات، فقد أبت السلطات السورية الاستجابة لتلك المساعي، انظر مجلة الحرية (بيروت) العدد ٢٣٨، ١١/ ١١/ ١٩٦٨، ص٢.

(٢) بيان الجبهة الشعبية عن قيام عناصرها باختطاف جورج حبش من معتقله في سوريا، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، مصدر سبق ذكره، ص٨٦٨..

وقد وجه وزير الدفاع السوري حافظ الأسد مذكرة في آيار/ مايو ١٩٦٩ إلى قيادة المقاومة في الأراضي السورية، سمحت لجميع تنظيمات المقاومة عدا الجبهة الشعبية بالعمل على الأراضي السورية بعد التقيد ببعض التعليمات، من ضمنها إرسال مندوب كل منظمة إلى وزارة الدفاع ممثلاً عنها لتنسيق النشاطات معها، وحظرت دخول رجال المقاومة عبر الحدود السورية دون موافقة خطية من وزارة الدفاع، وحظر عليهم حمل السلاح، أو ارتداء الزي العسكري أثناء تحركهم داخل سوريا، إلا إذا كانوا ينفذون أوامر شعبة الاستخبارات[١] وافتتحت جميع منظمات المقاومة بعض المكاتب لها في دمشق، باستثناء الجبهة الشعبية، وجبهة التحرير العربية التي يدعمها العراق[٢].

وقد أغلقت سوريا - فى تلك الفترة- هضبة الجولان أمام العمل الفدائي رغم الهجمة الصهيونية المتمثلة في إنشاء مستوطنات عليها، لذا تسللت مجموعة من فدائيي الجبهة في تموز/ يوليو ١٩٦٩ إلى منطقة الجولان، ونسفت خط أنابيب التبلاين، مما أحرج السلطات السورية، حيث أن هذه الأعمال تقحمها في حرب غير مستعدة لها مع اسرائيل، وزاد ذلك من حدة التوتر بين الجبهة والسلطات السورية[٣].

وأثناء معارك أيلول الأسود عام ١٩٧٠ في الأردن، وتقدم الدبابات السورية ومساندتها للمقاومة، والتي حققت حماية للثورة في محاور الطرق، وتشتيت اللواء (٤٠) الأردني، وإلحاق الخسائر الفادحة به[٤] ثمنت الشعبية الموقف السوري وأهمية المساعدة السورية للمقاومة، وسعت لإجراء اتصال، وتوسيط المنظمات الفلسطينية

(١) عدوان: حركة فتح ١٩٦٩-١٩٨٣، مرجع سبق ذكره، ص٤٤٥.

(٢) الريس، والنحاس: مرجع سبق ذكره، ص١٩٠.

(٣) سجل الخالدين: مخطوطة للجبهة الشعبية كتبها معتقلون الجبهة في سجون الاحتلال.

(٤) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٨.

لإعادة علاقتها مع السلطات السورية[1] وفي مطلع عام ١٩٧١ أعلنت الجبهة أن سوريا سمحت لها بإقامة قواعد لها على أراضيها[2] وسرعان ما ساءت العلاقة بينهما بعد دعم أجهزة الأمن السورية وتشجيعها لانشقاق الجبهة الشعبية الثورية عام ١٩٧٢[3] حيث تم إبعاد عناصر الشعبية وفدائيها إلى لبنان[4].

وقدمت سوريا- في بداية الحرب الأهلية في لبنان عام ١٩٧٥- الدعم للمقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، لكنها منذ أن دخلت بقواتها إلى لبنان تبدل الأمر، واتهمت سوريا كمال جنبلاط بالخيانة[5] وانقلبت على التحالف الوطني اللبناني – الفلسطيني، خشية منها أن تستغل إسرائيل الاضطرابات وتدخل لبنان، كذلك رغبة سوريا في إيجاد موطئ قدم لها في لبنان الذي يشكل معبراً جغرافياً وقومياً استراتيجياً لسوريا[6] والغريب أن التدخل السوري قد اتجه نحو المناطق التي تسيطر عليها القوات المشتركة الفلسطينية-اللبنانية، وقد رأت القيادة الفلسطينية-اللبنانية أن التدخل السوري على هذا النحو هو محاولة للسيطرة عليها ولتجريدها من دورها، وهكذا بدأ الصدام العسكري بين الجانبين[7].

وقد حاولت حركة فتح اجتناب مقاتلة السوريين في تلك المعركة، وقررت عدم الاستمرار في دعم الزعيم اللبناني كمال جنبلاط، في حين واصلت الشعبية ومعها

(١) جميل المجدلاوي: مقابلة شخصية ٦/ ٧/ ٢٠٠٧ في القاهرة.
(٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، لعام ١٩٧١، مرجع سبق ذكره، ص٤٤٦.
(٣) جميل المجدلاوي: مقابلة شخصية ٦/ ٧/ ٢٠٠٧ في القاهرة.
(٤) صايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص٤٢٧.
(٥) عصام عدوان: حركة فتح ١٩٦٩-١٩٨٣، مرجع سبق ذكره، ص٤٤٦.
(٦) المرجع نفسه، ص٤٤٦.
(٧) عبد الرحمن: منظمة التحرير، مرجع سبق ذكره، ص٢٨٧.

جبهة الرفض بالتحالف مع جنبلاط، ومواجهة القوات السورية[1] وبعد دخول القوات السورية رسمياً إلى لبنان، ضاقت الدنيا بأعضاء جبهة الرفض، وأصبح أفرادها يلاحقون في كل مكان خاصة أعضاء الجبهة الشعبية[*] وأعضاء جبهة التحرير العربية[2] وأصبحت الأمور أكثر سوءاً عندما انتقد حبش سوريا علناً، وكشف عن الخلاف مع حزب البعث الحاكم، الأمر الذي دفع السلطات السورية إلى الرد باعتقال البقية الباقية من أعضاء الجبهة الشعبية في سوريا[3] وعندما أيدت سوريا والاتحاد السوفيتي الاعتدال الذي أظهرته منظمة التحرير بعد انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٧٤، بإقامة سلطة وطنية مقاتلة فوق أي جزء من التراب الفلسطيني تجلو عنه إسرائيل، انعكس ذلك التأييد بتكوين ائتلاف يضم منظمة الصاعقة، والجبهة الديمقراطية، وحركة فتح، في حين توجهت الشعبية نحو ليبيا والعراق، حيث أخذت تتلقى دعماً سياسياً ومادياً متزايداً من تلك الدول[4].

استمرت الجبهة الشعبية على هذا الحال حتى عام ١٩٧٩ موعد انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني الرابع عشر المنعقد فى دمشق لبحث رد المنظمة على إعلان اتفاقيات كامب ديفيد[5] وفي العام نفسه تحققت المصالحة بين الجبهة الشعبية

(١) كوبان: مرجع سبق ذكره، ص٢٣٢.

(*) تم اعتقال مجموعة من الجبهة الشعبية عام ١٩٧٧ منهم أعضاء فى اللجنة المركزية وهم: عبد الوهاب الطيب، وعمر بدوي، وأبو عذاب. للمزيد: انظر: جميل المجدلاوي: مقابلة شخصية ٦/ ٧/ ٢٠٠٧ في القاهرة.

(٢) عباس: مرجع سبق ذكره، ص٢٢٣.

(٣) صايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص٥٠٢.

(٤) صايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص.

(٥) عباس: مرجع سبق ذكره، ص٢٣٣.

وسوريا، وذلك بعد أن اتخذت سوريا موقفاً صارماً من زيارة الرئيس السادات إلى إسرائيل[1]. وفي لقاء صحفي مع جورج حبش صرح أن الجبهة بحاجة إلى الأراضي السورية، ومساندة سوريا في تحركات الجبهة ونشاطها السياسي[2].

وأضاف حبش أن موضوع علاقة الجبهة مع سوريا على المدى البعيد ستكون رهناً بالتطورات السياسية في المنطقة[3] وعقب الإعلان عن زيارة عرفات لفينا في تموز/ يوليو ١٩٧٩، اتهمت المعارضة الفلسطينية ياسر عرفات بأنه يسعى لوساطة أوروبية لدى الولايات المتحدة الأمريكية كي يضمن مكاناً للمنظمة في محادثات الحكم الذاتي الفلسطيني القائمة بين مصر وإسرائيل وفقاً للرأي الذي عبر عنه جورج حبش[4] وبالقدر نفسه كان العداء السوري الواضح للمنظمة، ففي آب/ أغسطس ١٩٧٩ أكدت صحيفة البعث الرسمية على أهمية قيام موقف سوري- فلسطيني مشترك، ليقف ضد سياسة منظمة التحرير، وذكرت الصحيفة بصورة واضحة أن القوة لتحرير فلسطين تكمن في دمشق[5] لذلك اتفق قادة المعارضة وعلى رأسهم الجبهة الشعبية على مقاومة سياسة المنظمة التي تقودها فتح وتغيير الميزان الداخلي في منظمة التحرير[6].

وإثر إقدام منظمة التحرير على عقد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني

(١) الجبهة الشعبية: محطات أساسية، مرجع سبق ذكره، ص٩٥.

(٢) حديث صحفي لجورج حبش حول علاقة الجبهة بسوريا، والتطورات المرتقبة في لبنان، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٨، مصدر سبق ذكره، ص٥٣٨.

(٣) المصدر نفسه، ص٥٣٨.

(٤) صايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص٦٨١. انظر كذلك نايف حواتمة: مقابلة له في شؤون فلسطينية، العدد (١٠٣) حزيران/ يونيو ١٩٨٠، ص١٢.

(٥) صايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص٦٨١.

(٦) المرجع نفسه، ص٦٨٣.

الفلسطيني في عمان في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤ لإحياء الحوار مع النظام الأردني، والذي أسفر فيما بعد عن التوصل إلى اتفاق مشترك بين الطرفين وتشكيل وفد مشترك مع الأردن إلى مفاوضات السلام، قررت الجبهة الشعبية الخروج من التحالف الديمقراطي، وتشكيل إطار جديد مع «التحالف الوطني» المدعوم من سوريا، أطلق على هذا الإطار «جبهة الإنقاذ الوطني» والذي قاد المعارضة ضد الاتفاق المشترك[١] وفي تلك الفترة قامت سوريا بتهديد الجبهة الديمقراطية وأمينها العام نايف حواتمة في حالة عدم انضمامه لجبهة الانقاذ الموالية لسوريا، وهددت بإغلاق مكاتب الديمقراطية في سوريا[٢] وهذا ما يبرهن تدخل سوريا السافر في شؤون المقاومة الفلسطينية.

ويقول محمود عباس (أبو مازن) في ذلك: «إن النظام السوري وصل به الحد إلى أن يتدخل في المهرجانات الشبابية والطلابية العالمية، فعندما دعيت منظمة التحرير للمشاركة في مهرجان الشباب العالمي في موسكو في ٢٧ تموز/ يوليو ١٩٨٥ أصر النظام السوري على أن يشارك وفد من «جبهة الإنقاذ» كوفد مستقل أو مواز للمنظمة إن لم يكن بديلاً لها، من أجل أن يؤكد النظام السوري للعالم على أن المنظمة ليست ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني، ووصل الوفد برئاسة (تيسير قبعة) أحد رموز الجبهة، وأصر من البداية على أن يعامل كوفد مستقل.[٣] وقد استمرت علاقة الجبهة المنسجمة مع سوريا حتى حرب المخيمات التي اندلعت في أواخر عام ١٩٨٥ والتي شنتها الميليشيا الشيعية التابعة لحركة أمل ضد المخيمات الفلسطينية في بيروت والجنوب اللبناني.

(١) الشريف: البحث عن كيان...، مرجع سبق ذكره، ص٣٤٧.

(٢) إسماعيل: مرجع سبق ذكره، ص١٩٠.

(٣) عباس: مرجع سبق ذكره، ص٢٦٨-٢٦٩.

وقد أعلنت الشعبية على لسان أمينها العام أن حركة أمل مدعومة من سوريا، وما كان للحرب أن تحدث لولا الضوء الأخضر السوري[1] واعتبرت الجبهة أن هذه الحرب هدفها خدمة القوى الانعزالية اللبنانية والامبريالية، حيث ضربت بالتحالف الفلسطيني-السوري-اللبناني الوطني، والذي أعاق التسويات الأمريكية التي يلهث خلفها اليمين الفلسطيني[2] وأكدت الجبهة في الوقت نفسه على أن علاقتها مع السلطات السورية هي علاقة تحالف وصراع في آن واحد[3] واستمر هذا التوتر قائماً حتى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية أواخر عام ١٩٨٧، والتي أبرزت العامل الفلسطيني كعنصر مستقل في الصراع العربي- الإسرائيلي[4].

لذا يمكن القول إنه رغم تأكيد رموز الجبهة على أن علاقتهم بسوريا لم تكن حسنة منذ تأسيس الجبهة وحتى عام ١٩٧٩، وأنهم اختلفوا معها حول شعارها «التوازن الاستراتيجي» الذي ظلت سوريا تنادي به حتى منتصف الثمانينيات، فإن علاقة الجبهة بسوريا كانت من أقوى العلاقات العربية، حيث مارست الجبهة -ومازالت- أنشطتها السياسية عبر مكاتبها الرئيسية إلى جانب وجود قيادتها على الأراضي السورية.

٤- لبنان:

رفضت السلطات اللبنانية منذ تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية تواجد قوات تابعة لجيش التحرير الفلسطيني فوق الأراضي اللبنانية، علماً بأنها وافقت على فتح

(١) محمد ناصر: مقابلة شخصية، ٢٢/ ٩/ ٢٠٠٦ في منزله في بيت جانون.

(٢) الجبهة الشعبية: محطات أساسية، مرجع سبق ذكره، ص١١٦.

(٣) محمد ناصر: مقابلة شخصية، ٢٢/ ٩/ ٢٠٠٦ وأكد هذه المعلومة. جميل المجدلاوي: مقابلة شخصية ٦/ ٧/ ٢٠٠٧ في القاهرة..

(٤) محمد ناصر: مقابلة شخصية، ٢٢/ ٩/ ٢٠٠٦ في منزله في بيت جانون.

مكتب للمنظمة في بيروت.[1] وقد عارضت السلطات اللبنانية انطلاق العمل الفدائي من أراضيها، ففي أواسط عام ١٩٦٥ استشهد أحد مقاتلي حركة القوميين العرب «جلال كعوش» أثناء تعذيبه في السجون اللبنانية، وكانت تهمته القيام بأعمال فدائية على الحدود اللبنانية، وقد أثارت الحادثة ضجة كبيرة في لبنان، فنظمت حركة احتجاج انتهت بلقاء جبهة الأحزاب والشخصيات الوطنية والتقدمية المؤلفة من الحزب التقدمي الاشتراكي، والحزب الشيوعي اللبناني، وحركة القوميين العرب مع وزير الدفاع اللبناني آنذاك ميشال الخوري، ورئيس المكتب الثانى عابى لحود، وتم الاتفاق على فتح تحقيق فى القضية ومعاقبة الفاعلين.

كما طرحت قضية المخيمات الفلسطينية وأوضاعها، وحقوق اللاجئين المدنية، والكف عن عمليات القهر والإذلال التى يتعرضون لها[2]. وبعد هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧ أسهمت عدة عوامل ذاتية وموضوعية فى تعزيز التواجد الفدائي فى لبنان كان من أبرزها: التطورات التى أعقبت حرب حزيران/ يونيو١٩٦٧ على الصعيدين الفلسطينى والعربى، وخصوصية الوضع اللبنانى من حيث تركيبته السياسية والبنيوية والتاريخية، وكون لبنان من دول الطوق ذات الحدود مع إسرائيل، وكذلك تنامى حركة المقاومة، وتصاعد عملياتها فى المناطق الحدودية ضد إسرائيل، ووجود قسم كبير من اللاجئين الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨ فى لبنان داخل المخيمات، فتلك العوامل وغيرها جعلت من الساحة اللبنانية الساحة الثانية

(١) عبد الرحمن: منظمة ...، مرجع سبق ذكره، ص١١٦.

(٢) كريم مروة: من ذكرياتي الفلسطينية، خمسون عاماً من الحلم والخيبة والكفاح، الطريق (بيروت)، العدد الثانى، السنة السابعة والخمسون، ١٩٩٨. ص١٦٦، انظر كذلك : وحيد عبد المجيد وآخرون: لبنان بين الوجود الفلسطيني والتهديد الصهيوني، دار الموقف العربي للصحافة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٢، ص٢٨.

التى تواجدت فيها منظمات العمل الفدائي، وبدأت فى ممارسة نشاطها، مدعومة من قسم كبير من الجماهير اللبنانية، ومن الهيئات، والأحزاب، والشخصيات الوطنية التقدمية فى لبنان[1].

وقد أدى هذا التواجد إلى وقوع سلسلة من الاصطدامات بين المقاومة الفلسطينية والسلطة اللبنانية، وأخذت المشاكل الحقيقية تظهر مع بروز المقاومة فى الأردن، ومحاولتها توسيع عملياتها فى جنوب لبنان. ووقعت سنة ١٩٦٨ مناوشات محدودة بين الجيش اللبناني ورجال المقاومة الذين كانوا يحاولون القيام بهجمات ضد إسرائيل انطلاقاً من المناطق الجنوبية[2]. وعلى إثر قيام إسرائيل بضرب مطار بيروت فى ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٨ وتدمير ١٣ طائرة مدنية لبنانية[3]انتقاماً لعملية فدائيي الجبهة الشعبية على طائرة «العال» فى مطار أثينا واتهام لبنان على حد قول وزير الخارجية الإسرائيلي بأن الفدائيين تلقوا التدريب فى لبنان[4]. استقالت الحكومة اللبنانية لتحل محلها حكومة جديدة برئاسة رشيد كرامي، وذلك فى مطلع عام١٩٦٩. وكان كرامي قد أعلن عقب تكليفه بتأييد العمل الفدائي مؤكداً على حق المقاومة الفلسطينية فى ممارسة الكفاح المسلح ضد إسرائيل التى تبرر اعتداءاتها على لبنان بحجة تسلل الفدائيين من أراضيه، وقال : إن إسرائيل نفسها لا تستطيع أن تمنع العمليات الفدائية داخل تل أبيب[5]. إلا أن موقف رئيس الحكومة هذا لم يتوافق مع موقف أطراف أخرى فى السلطة اللبنانية، وذلك بحكم التركيبة

(١) عبد الرحمن : منظمة ...، مرجع سبق ذكره، ١٩٠.

(٢) الريس، والنحاس، مرجع سبق ذكره، ص١٦٥.

(٣) كاتز: مرجع سبق ذكره، ص٩٧.

(٤) الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨، مرجع سبق ذكره، ص٨٦.

(٥) الوثائق الفلسطينية العربية ١٩٦٩، مصدر سبق ذكره، ص٤٤٣.

السياسية والاجتماعية فى لبنان، وبحكم تباين القوى السياسية الفاعلة فيه، واختلاف موقفها من العمل الفدائي، الأمر الذى أدى إلى وقوع صدامات مسلحة بين الجيش اللبناني والفدائيين، وحدوث أزمة وزارية لبنانية[1].

وأصدر قادة الحلف الثلاثى (بيار جميل، كميل شمعون، ريمون إدة) بيانا أعلنوا فيه رفض وجود الفدائيين فى لبنان، وكذلك رفض العمل الفدائي تحت شعار « تحييد لبنان» وجاءت تطبيقات السلطات اللبنانية لهذا الرفض بإخلائها لأحد مواقع الفدائيين الحدودية، الأمر الذى أدى إلى إثارة موجة من سخط القوى الوطنية اللبنانية، حيث خرجت فى تظاهرة بتاريخ ٢٣ نيسان/ إبريل فى بعض المدن اللبنانية تأييداً للعمل الفدائي، فسقط فيها ٣٠ قتيلاً[2].

وتوالت الصدامات بين السلطات اللبنانية والمقاومة فى لبنان، فأصدرت الأحزاب الوطنية والتقدمية اللبنانية بياناً فى تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٩ أيدت فيه حرية العمل الفدائي من لبنان، وأدانت فيه سلوك الحكومة، بينما أصدر رؤساء الطوائف المسيحية اللبنانية بياناً أيدوا فيه إجراءات الحكومة بحجة الحفاظ على البلاد[3]. وبدا أن لبنان على أعتاب حرب أهلية، حيث وقعت اشتباكات دموية عديدة بين الجيش والمقاومة، واندلعت تظاهرات فى بيروت، وصيدا، ودير الياس فى البقاع، حيث اصطدمت مع قوى الأمن، فسقط ١١ قتيلاً و ٨٢ جريحاً من اللبنانيين والفلسطينيين، كما جرت تظاهرات فى طرابلس قتل خلالها ١٥ شخصاً[4].

(١) عبد الرحمن: منظمة ...، مرجع سبق ذكره، ص١٩٣.

(٢) عدوان: حركة فتح ١٩٦٩ - ١٩٨٣، مرجع سبق ذكره، ص٤٣٠.

(٣) الوثائق العربية لعام ١٩٦٩، الجامعة الأمريكية، دائرة الدراسات السياسية والإدارة العامة، بيروت ١٩٦٩، ص٦٧٧ - ٦٧٨.

(٤) الريس، والنحاس: مرجع سبق ذكره، ص١٦٦ - ١٦٧.

مما أسفر عن موجة من التحركات وردات الفعل العربية تجاه ما يجري، فأعلنت سوريا عن إغلاق حدودها مع لبنان، كما سحبت ليبيا سفيرها، وأعرب الرئيس عبد الناصر فى رسالة إلى الرئيس اللبناني شارل الحلو عن أسفه لما يجري على الساحة اللبنانية، وأكد دعمه للمقاومة الفلسطينية، وقام ملوك ورؤساء الدول العربية بإرسال برقيات ورسائل مطالبين الحكومة اللبنانية إلى العمل على وقف سفك الدم، والتوصل إلى اتفاق. مع المقاومة الفلسطينية (١).

وفى هذا الصدد توجه إلى القاهرة وفد رسمي لبناني برئاسة القائد العام للجيش اللبناني العماد إميل البستاني فى ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٩، وبعد ثلاثة أيام وصل وفد برئاسة ياسر عرفات، وجرت مفاوضات انتهت بتوقيع وثيقة فى ٣ تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٦٩، اشتهرت فيما بعد باتفاق القاهرة(٢). والتى تكرس بموجبها وجود الكفاح المسلح وشرعيته داخل المخيمات، وفى أنحاء كثيرة من لبنان، وتحديد مسألة تنظيم وجود الأسلحة فى المخيمات بالتنسيق مع قوى الأمن المحلي، وتسهيل حركة الفدائيين عبر نقاط عبور متفق عليها، وإيقاف الحملات الإعلامية، والإفراج عن المعتقلين والأسلحة المصادرة من الطرفين، والتأكيد على سيادة لبنان وسلامته، وأكد الطرفان على أن الكفاح المسلح عمل يعود لمصلحة لبنان، كما هو لمصلحة الثورة الفلسطينية(٣).

وبقى الاتفاق سراً إلى أن نشر فى ٢٠ نيسان/ أبريل ١٩٧٠(٤)، وبموجب اتفاق القاهرة أفرجت السلطات اللبنانية عن الفدائيين المعتقلين باستثناء فدائيي الجبهة

(١) عبد الرحمن: منظمة ...، مرجع سبق ذكره، ص١٩٤.

(٢) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، مصدر سبق ذكره، ص٤٣٤- ٣٤٥.

(٣) المصدر نفسه، ص٤٣٦.

(٤) عبد الرحمن: منظمة ...، مرجع سبق ذكره، ص١٩٥.

الشعبية، الأمر الذي حدا بالجبهة إلى قطع طريق نهر البارد إلى حين الإفراج عن فدائييها[1] وفي ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر وقع اشتباك بين الجيش اللبناني وفدائيي الجبهة الشعبية، وقوات الصاعقة، وقوات التحرر الشعبية فى مخيم النبطية، أسفر عن خمسة قتلي وخمسة عشر جريحاً من الفلسطينيين، وستة جرحي عسكريين من اللبنانيين، مما أدى إلى تجدد التوتر فى الجنوب اللبناني[2].

وكانت الجبهة قد انتقدت عدم اطلاعها على اتفاق القاهرة، وقد أشارت إلى أن أي اتفاق يؤدى إلى عزل فصيل من فصائل المقاومة عن مجمل الحركة الفدائية الفلسطينية هو تمهيد لتصفية المقاومة تنظيماً تلو الآخر[3]. ولم يتم إطلاع الجبهة على بنود اتفاق القاهرة إلا فى أواخر تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٦٩[4]. فأعلنت مباشرة أنها ستلتزم بالاتفاق إذا أسفر عن تحقيق الحد الأدنى لمطالب الثورة والشعب الفلسطيني، وقيام السلطات اللبنانية بتنفيذ بنود الاتفاقية[5].

ومنذ ذلك الحين اتسمت العلاقات اللبنانية والفلسطينية بالهدوء حتى أواخر تموز/ يوليو ١٩٧٠، وخروج الفدائيين من الأردن، وانتقالهم إلى لبنان، الأمر الذى جعل من الساحة اللبنانية الساحة الرئيسية لتواجد المقاومة الفلسطينية، مما ضاعف من رفض القوى اللبنانية المعادية للوجود الفلسطيني فى لبنان[6].

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، مرجع سبق ذكره، ص١١٠.

(٢) المرجع نفسه، ص١١٠.

(٣) بيان الجبهة الشعبية حول اتفاقية القاهرة، ٢١/ ١١/ ١٩٦٩، الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٩، مصدر سبق ذكره، ٤٨٢.

(٤) الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، مرجع سبق ذكره، ص١١١.

(٥) المرجع نفسه، ص١١١.

(٦) عبد الرحمن: منظمة ...، مرجع سبق ذكره، ص٢٨٢.

وفى ٣٠ آذار/ مايو ١٩٧٢ نفذ ثلاثة شبان يابانيين ينتمون إلى الجبهة الشعبية عملية مطار اللد، فقتلوا ما يزيد عن عشرين إسرائيلياً، وأعلنت الجبهة مسئوليتها عن الهجوم، مع تأكيدها على أن الإعداد لهذه العملية جرى خارج لبنان. أما إسرائيل فذكرت أن الياباني الذى ظل على قيد الحياة اعترف بأن الثلاثة تلقوا التدريب فى مخيم قرب بيروت، وأمام التهديدات الإسرائيلية بالانتقام، اتخذ الرئيس فرنجية عدة إجراءات من أهمها: حظر النشاط الإعلامي للجبهة الشعبية، وأظهر عزمة على تجميد عمليات المقاومة المنطلقة من الأراضي اللبنانية (١).

وعلى إثر لجوء إسرائيل إلى الرد الانتقامي على العمليات الفدائية بهدف تأزيم العلاقات، عاد بعض السياسيين اللبنانيين والقوى المسيحية للمناداة بإعادة النظر فى بنود اتفاقية القاهرة وفى أسلوب تطبيقها(٢).

وفى مطلع آيار/ مايو ١٩٧٣ وصل الصدام بين المقاومة والسلطة اللبنانية إلى اشتباكات مسلحة، استخدمت فيها السلطات اللبنانية سلاح الطيران لأول مرة فى قصف المخيمات الفلسطينية(٣). وكانت بوادر هذه الأزمة قد أخذت فى الظهور فى أعقاب العدوان الإسرائيلي، فى ٢١ شابط/ فبراير ١٩٧٣ على مخيمي نهر البارد والبداوي فى شمال لبنان، والذى تسبب فى إصابة العشرات من المدنيين العزل(٤)، وإزاء تفاقم الوضع، وتزايد الخسائر البشرية والمادية، تقدم عدد من الدول العربية للتوسط بين طرفي النزاع. وقد نجحت الوساطة العربية فى تنظيم مفاوضات فى ١٨ آيار/ مايو عام(١٩٧٣) بين الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية التى

(١) الريس: والنحاس، مرجع سبق ذكره، ص١٧٢.

(٢) الكتاب السنوى: للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣، مرجع سبق ذكره، ص٢٤:

(٣) المرجع نفسه، ص٢٧

(٤) المرجع نفسه، ص٢٤.

ترأس وفدها آنذاك صلاح صلاح عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية، حيث أسفرت هذه المفاوضات عن التوصل إلى توقيع اتفاق عرف باتفاق« مالكارت» وقد اعتبر هذا الاتفاق ملحقاً لاتفاق القاهرة، حيث كرس مجدداً الاعتراف بشرعية الوجود الفلسطيني المسلح، وتواجد منظمة التحرير الفلسطينية، ومؤسساتها على الأرض اللبنانية[1].

وقد أعلنت الحكومة اللبنانية حالة الطوارئ للمحافظة على أمن البلد وسلامتها، ومع ذلك استمرت أصداء الأزمة عدة أشهر، ولم تتوقف إلا باندلاع حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، فمنذ ذلك الوقت، بقيت العلاقات بين النظام اللبناني، وفصائل المقاومة بشكل عام منضبطة[2]. وعادت الاشتباكات لتندلع من جديد عندما أقدمت مجموعة من حزب الكتائب بإطلاق النار فى ١٣ نيسان/ إبريل ١٩٧٥ فى حي عين الرمانة على حافلة نقل مؤيدين لجبهة الرفض كانوا عائدين من مهرجان، مما أسفر عن مقتل معظمهم، فبدأت اشتباكات عنيفة بين رجال المقاومة وحزب الكتائب، وانضمت الأحزاب الوطنية اللبنانية إلى جانب الفصائل الفلسطينية[3].

وقد ارتكبت القوات المارونية عدة مذابح أشهرها فى ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥، والتى قتل فيها ٧٠ شخصاً وخطف ٣٠٠ آخرين، وتوالت مذابح الموارنة فى جبينه وحي المسلخ، إلا أن الخناق ضاق على الكتائبيين، مما دفعهم إلى الارتماء فى أحضان إسرائيل، وقد تدخلت سوريا فى نيسان/ إبريل ١٩٧٦ لمنع انهيار الموارنة

(١) جميل مجلاوي: مقابلة شخصية ٦/ ٧/ ٢٠٠٧، فى القاهرة.

(٢) الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣، مرجع سبق ذكره، ص٢٧.

(٣) الريس، والنحاس، مرجع سبق ذكره، ص١٧٦.

بالكامل(*) فيما استغل الموارنة تغيير الموازين لصالحهم لارتكاب مجزرة فى تل الزعتر فى ١٣ آب/ أغسطس ١٩٧٦(١). ومع تفاقم الوضع، بدأت الدول العربية بمساع لتطويق الأزمة، حيث عقد فى الرياض فى ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٦ مؤتمر قمة سداسي، ضم رؤساء كل من: مصر، وسوريا، ولبنان، والسعودية، والكويت، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وخرج المؤتمر بمجموعة من القرارات من أهمها: وقف إطلاق النار، وتعزيز قوات الأمن العربية، لتصبح قوات ردع تعمل داخل لبنان، وتنفيذ اتفاق القاهرة. وأكد المؤتمرون على ضرورة الحفاظ على سيادة لبنان ووحدته، وضرورة حماية منظمة التحرير. وعلى خلفية هذا المؤتمر، عقدت قمة عربية فى القاهرة في ٢٥-٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٦ صادقت على قرارات الرياض(٢).

وقد رأت الجبهة الشعبية أن المعارك التي انفجرت على الساحة اللبنانية بين المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية من جهة والقوات اللبنانية من جهة أخرى، ليست معارك مؤقتة ومحدودة تسببها ظروف طارئة أو ممارسات لا مسئولة، وقالت إن معارك أيار/ مايو ١٩٧٣ كانت مقدمة للمعارك الواسعة التي شهدتها لبنان منذ نيسان/ إبريل ١٩٧٥(٣) وفي ضوء ذلك اعتبرت الشعبية أن طبيعة المعارك،

(*) رأت سوريا أن أي تهديد استراتيجي للبنان هو تهديد لها، بينما لم تكن سوريا قادرة عسكرياً على مواجهة إسرائيل، لاستعادة الجولان، لذلك عملت للحفاظ على التوازن الحاصل بين القوى والطوائف اللبنانية، ومنع أى اختلال في هذا التوازن.

(١) عبد الرحمن: منظمة ...، مرجع سبق ذكره، ص٢٦٧.

(٢) الوثائق العربية لعام ١٩٧٦، الجامعة الأمريكية في بيروت، دائرة الدراسات السياسية والإدارة العامة، ١٩٧٦، ص٧٤١ - ٧٤٢

(٣) الجبهة الشعبية: محطات أساسية...، مرجع سبق ذكره، ص١٨.

وطبيعة المخطط الامبريالي-الصهيوني وعملائه على الساحة اللبنانية لا تسمحان بأية إمكانية لحلول وسط للصراع؛ لأن التناقض القائم تناحري لا يمكن حله إلا بهزيمة أحد طرفيه، وأضافت الجبهة أن هذا المخطط يستهدف الحركة الوطنية اللبنانية بالقدر نفسه الذي يستهدف المقاومة الفلسطينية، لذلك طالبت الشعبية بضرورة اعتبار الحركة الوطنية اللبنانية الأساس في عملية التصدي لتلك المحاولات في سبيل دحر مخططاتها، واعتبار دور المقاومة الفلسطينية داعماً، ومسانداً، ومشاركا.[1]

ومنذ عام ١٩٧٨ انشغلت المقاومة على الساحة اللبنانية بحروبها مع إسرائيل، وقد شاركت الجبهة الشعبية مع باقي الفصائل الفلسطينية في التصدي للهجوم الصهيوني[2] أما في الداخل فقد استمرت حرب المتفجرات التي عمدت إسرائيل وعملاؤها في لبنان إلى شنها لإبقاء مشكلة الوجود الفلسطيني مثارة في لبنان تمهيداً لتصفيتها[3].

وكانت حرب عام ١٩٨٢ فاصلة في تحديد أصدقاء الثورة الفلسطينية وحلفائها في لبنان، فقد أصطفت الحركة الوطنية اللبنانية بكل ثقلها إلى جانب الثورة الفلسطينية في الدفاع عن لبنان، وعن شعب لبنان، والفلسطينيين في لبنان. وكان للجبهة الشعبية دور بارز في تأسيس جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية عام ١٩٨٣ والتي تألفت من الحزب الشيوعي اللبناني، ومنظمة العمل الشيوعي، وحزب العمل اللبناني، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية، كما انخرط

(١) الموسوعة الفلسطينية: القسم العام، المجلد الثاني عشر، مرجع سبق ذكره، ص١٧-١٨.

(٢) رمضان داود: مقابلة شخصية ٢٢/ ١١/ ٢٠٠٦ في منزله بجباليا البلد- غزة.

(٣) عبد الرحمن: منظمة ...، مرجع سبق ذكره، ص٢٨٦.

فيها كل أحزاب وتنظيمات الحركة الوطنية اللبنانية، وبالرغم من وجود الجبهتين الفلسطينيتين فيها، فإنها كانت حركة لبنانية، ولم يكن للأحزاب فيها اسم معلن[1] وعلى هذا الأساس وضعت الجبهة الشعبية شعار النضال تحت قيادة وإمرة الحركة الوطنية اللبنانية[2].

وفي مقابلة مع وكالة رويتر أكد حبش على أن أي وجود فلسطيني مسلح في بيروت أو غيرها يجب أن يكون تحت قيادة الحركة الوطنية اللبنانية، ليسهم في تحقيق الأهداف اللبنانية لأن تحقيقها يؤدي في النهاية إلى تحقيق الأهداف الفلسطينية[3] وفي المقابل تآمرت الجبهة اللبنانية المسيحية على لبنان، وذلك بالتعاون مع الجيش الإسرائيلي. فما أن انتهت الحرب حتى كانت فرصتها المواتية لإنهاء الوجود الفلسطيني، فنفذت مجزرة صبرا وشاتيلا في ١٦-١٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢ بالتنسيق والتعاون التام مع الجيش الإسرائيلي.[4] كما شن الجيش اللبناني أوسع حملات المداهمة والاعتقال ضد كل من يحمل بطاقة فلسطينية، وقد طالت هذه الممارسات القمعية الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني في لبنان[5].

وعندما أسست الجبهة الشعبية في ٢٥ آذار/ مارس ١٩٨٥ مع الفصائل

(١) مروة: مرجع سبق ذكره، ص٢١٢. انظر كذلك: البيان المشترك الصادر عن الجبهة الشعبية والحزب الشيوعي اللبناني، الهدف (دمشق)، العدد (٧٢٦) ١١/ ٦/ ١٩٨٤، ص٨-١٠.

(٢) الهدف العدد (٧٢٠) ١/ ١٠/ ١٩٨٤، ص١٦. انظر كذلك (دمشق) الهدف العدد (٧٥٢) ٣١/ ١٢/ ١٩٨٤، ص٩

(٣) جورج حبش في مقابلة صحفية مع وكالة رويتر، الهدف (دمشق) العدد (٧١٣) ٥/ ٣/ ١٩٨٤، ص٢٠.

(٤) مروة: مرجع سبق ذكره، ص٢١٦.

(٥) صلاح صلاح: عشرون عاماً من النضال في سبيل حماية قاعدة الارتكاز الثانية للثورة الفلسطينية في لبنان، الهدف (دمشق) العدد (٨٩٢)، ٢١/ ١٢/ ١٩٨٧، ص١٦.

الفلسطينية المعارضة لنهج منظمة التحرير «جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني» اعترفت الحركة الوطنية اللبنانية بالجبهة الوليدة كممثل للفلسطينيين على الساحة اللبنانية، «وطرحت الجبهة خطة لتنظيم العلاقة الفلسطينية-اللبنانية الوطنية، حازت على موافقة الجميع، باستثناء حركة أمل التي فجرت في ٢٠ آيار/ مايو ١٩٨٥ حرب المخيمات لتصفية الوجود الفلسطيني والبندقية الوطنية الفلسطينية في لبنان»[١] وقد كانت تلك الحرب تصفية حساب بشعة عن فترة طويلة من الصراع من أجل إنهاء الوجود الفلسطيني في لبنان.

وبانتهاء حرب المخيمات عام ١٩٨٧ انتهت مرحلة من المراحل التي مرت فيها القضية الفلسطينية (ووجودها في لبنان، وعلاقتها بهذا البلد) وما زال الفلسطينيون الذين أصبحوا فى موقف ووضع ضعيف يعانون فى مخيماتهم في لبنان، من الناحيتين السياسية والاجتماعية. وقد لعبت الجبهة دوراً بارزاً في منع الاقتتال الداخلي الفلسطيني-الفلسطيني داخل المخيمات في لبنان، وعملت على الحفاظ على الوحدة الميدانية بين المقاتلين الفلسطينيين، حيث تولت الجبهة فى عام ١٩٨٧ مسئولية أمانة قيادة العمل الوطني الفلسطيني في لبنان»[٢] إذ أن هذه المسؤولية تعكس دور وثقل الجبهة على الساحة الفلسطينية والساحة اللبنانية.

وخلاصة القول فإن الجبهة الشعبية لم تقم أي علاقة لها مع النظام الرسمي اللبناني، على اعتبار أنه نظام رجعي. ونظراً لأهمية الساحة اللبنانية استعاضت الجبهة الشعبية بدلاً من النظام بتحالفها مع القوى السياسية الوطنية في لبنان، خاصة الحزب الشيوعي اللبناني، وحزب العمل الاشتراكي، والحزب التقدمي

(١) الجبهة الشعبية: محطات أساسية...، مرجع سبق ذكره، ص١١٥.

(٢) جميل المجدلاوي: مقابلة شخصية، ٦/ ٧/ ٢٠٠٧ في القاهرة.

الاشتراكي، وبعض الأحزاب والقوى الناصرية[1]. أما على صعيد العلاقة مع الدول العربية الأخرى، فقد أولت الجبهة اهتماماً خاصاً بتجربة دول الصمود والتصدي، وإن كانت علاقاتها قد مرت بتوتر مع سوريا والعراق، وبفتور مع ليبيا على قاعدة الخلافات السياسية للجبهة، إلا أنها استمرت بعلاقات جيدة مع اليمن الديمقراطي والجزائر[2].

أما على صعيد العلاقة مع الأنظمة التي اعتبرتها الجبهة أنظمة رجعية فقد اعتبرت الجبهة أن أدوار ومواقع هذه الأنظمة متباينة إزاء الثورة الفلسطينية، حيث قالت: إن بعض الأنظمة العربية الرجعية البعيدة عن فلسطين يمكن أن تلعب دوراً إيجابياً إزاء دعم المقاومة الفلسطينية والجبهة الشعبية، مثل :الكويت واليمن الشمالي، وذلك لأن مثل هذه الأنظمة لم تقترف عملية الذبح العسكري للثورة كما فعلت الأردن ولبنان[3] .

وتولي الجبهة اهتماماً خاصاً بالقوى الديمقراطية الثورية والشيوعية العربية لتنسيق العمل فيما بينها، فقد وثقت علاقاتها مع جبهة تحرير عمان والخليج، ومع جبهة البوليساريو، ومع معظم الأحزاب اليسارية العربية[4].

وخلاصة القول إن الجبهة الشعبية لم تسلم من الصدام والصراع مع عدد من الأنظمة العربية الأمر الذي أدى إلى إخفاق الجبهة فى تحقيق مهامها، فصراعها مع الساحة الأوسع والأهم «الأردن» بدأ منذ مطلع السبعينيات حتى فترة الدراسة،

(١) الجبهة الشعبية: محطات أساسية...، مرجع سبق ذكره، ص١٤٦.

(٢) الجبهة الشعبية: بعد عشرين عاماً من التحول، مرجع سبق ذكره، ص١٤٦.

(٣) الجبهة الشعبية: محطات أساسية...، مرجع سبق ذكره، ص٦٢.

(٤) محمد ناصر: مقابلة شخصية: ٢/ ١/ ٢٠٠٧. فى منزله ببيت حانون.

ومشاكلها مع لبنان لم تهدأ طوال المرحلة، ومشاكلها مع سوريا استمرت ، منذ نهاية الستينيات حتى أواخر السبعينيات، ثم عادت للتصاعد ، عام ١٩٨٥ . بالإضافة إلى حالة العداء مع أكبر قوة عربية (مصر) خصوصاً بعد توقيعها اتفاق كامب ديفيد، بينما انشغل العراق بحربه مع إيران (١٩٨٠-١٩٨٨) ليفقد كثيراً من فاعليته ومواقفه الداعمة للجبهة.

◆ ◆ ◆

obeikan.com

ثانياً: علاقاتها على المستوى الدولي

١- الصين:

اعترفت الصين الشعبية بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، منذ تأسيسها ١٩٦٤[١]. وفي عام ١٩٦٥ افتتحت الصين مكتب تمثيل دبلوماسي لمنظمة التحرير في بكين[٢]، ووعد الجانب الصيني ببذل كل جهد ممكن لدعم شعب فلسطين العربي في كفاحه من أجل العودة إلى وطنه بجميع الوسائل[٣]، وكثرت البيانات والتصريحات الصينية التي تؤكد على تأييد الكفاح العادل للشعب الفلسطيني، لاستعادة حقوقه المشروعة والعودة إلى وطنه[٤]، وقد شجبت الصين العدوان الإسرائيلي في حزيران/ يونيو ١٩٦٧، واعتبرته جريمة بحق الشعب العربي ترتكبها الامبريالية الأمريكية وأداتها إسرائيل. وأرسل رئيس الوزراء (شوان لاي) رسائل إلى رؤساء عرب ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير يعرب فيها عن تأييد الصين للعرب[٥].

وقد رأت الجبهة الشعبية – في وثيقتها الاستراتيجية السياسية والتنظيمية التي صدرت عن مؤتمرها الثاني عام ١٩٦٩ – في جمهورية الصين الشعبية حليفاً قوياً يزيد من قدرة الشعب الفلسطيني على مواجهة للإمبريالية وإسرائيل، لاسيما وأن هذا

(١) شؤون فلسطينية، (بيروت) العدد (٣٦)، آب/ أغسطس ١٩٧٤، ص١٨٠.

(٢) الهدف (بيروت) العدد (٢٧١) ٢٨ أيلول / سبتمبر ١٩٧٤، ص١٨.

(٣) كوبان: مرجع سبق ذكره، ص٣٢٧.

(٤) الكتاب السنوي للقضية الفسلطينية لعام ١٩٦٤، مرجع سبق ذكره، ص٨٧.

(٥) عبد الرحمن: منظمة ...، مرجع سبق ذكره، ص١٢٦.

البلد يتبنى وجهة النظر الفلسطينية فى الموقف من إسرائيل، كقاعدة للإمبرالية من الضروري تحطيمها والقضاء عليها"[1]، ويلاحظ أن ماورد في الاستراتيجية السياسية والتنظيمية للجبهة يوضح تأثر الجبهة بالماوية على صعيد فهم الوضع الدولي وتحليله، يتمثل فى تحديد الصين الصديق الأول للشعوب المضطهدة واللقاء الاستراتيجي معها. وفي هذا السياق يقول أحد رموز الجبهة[2] إن دراسة تجربة الثورة الصينية كانت محل اهتمام من قيادات الجبهة الشعبية لأسباب عديدة منها:

- أن المجتمع الصيني معظمه من الفلاحين والفقراء، وهو ينتمي إلى العالم الثالث وتتشابه ظروفه الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية - إلى حد ما - بأوضاع المجتمعات العربية عموماً والمجتمع الفلسطيني بوجه خاص، الذي يعاني مثلما يعاني الصين من آثار التخلف الذي تسبب به الاستعمار، فتطلعت قيادة الجبهة إلى تجربة هذا البلد وعلى المنجزات الرائعة التي حققها الحزب الشيوعي الصيني والشعب الصيني بزعامة ماوتسي تونغ، الذي أقام حزباً شيوعياً قاد بلداً فقيراً إلى التحرير.

- التناقضات التي عاشتها الثورة الصينية، والتي أشار إليها ماوتسي تونغ في مؤلفاته مثل فصول الشعب، وكراس في الممارسة العملية تتشابه في ملامحها مع الواقع الفلسطيني.

لذا بدأت قيادات الجبهة فى الاتصال بالزعماء الصينيين، لإقامة علاقات مع الصين، والاستفادة من تجربتهم، فزار وفد من الجبهة الشعبية جمهورية الصين عام ١٩٦٩ بمناسبة الذكرى العشرين لقيامها، وقد أقام الرئيس المساعد لهيئة الأركان

(١) الجبهة الشعبية: الاستراتيجية السياسية والتنظيمية ١٩٦٩، مصدر سبق ذكره، ص١٠٢.

(٢) جميل المجدلاوي: مقابلة شخصية، ٦/ ٧/ ٢٠٠٧، في القاهرة.

الصينية مأدبة على شرف وفد الجبهة[1]، وفي أوائل عام ١٩٧٠ سافر جورج حبش على رأس وفد من الجبهة لزيارة الصين، وقد استمرت الزيارة إلى ما بعد حوادث أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠، وقد تحدث حبش في تجمع عمالي في الصين في ١٣ أيلول/ سبتمبر عن النضال العادل الذي تخوضه المقاومة الفلسطينية، والحرب القاسية والمريرة، وما تواجهه من صراع مع القوى الامبريالية والصهيونية والرجعية[2].

وقد أعلنت الصين أن ليس لها علاقة مع الأردن، ولن تقيم أية علاقة على أي مستوى في المستقبل مع الأردن[3]، وعندما طرح الملك حسين «مشروع المملكة المتحدة» صرح (شي بنغ) وزير خارجية الصين أن مشروع إقامة مملكة متحدة هو في الحقيقة يتفق مع مشروع مملكة الأردن وفلسطين الذي تقدم به الرجعيون الأردنيون عام ١٩٧٠، ونسخة جديدة لمشروع (ألون) نائب رئيسة وزراء إسرائيل عام ١٩٦٨، فالمشروع الجديد ليس إلا اسماً لمؤامرة قديمة[4].

وفي مقابلة أجرتها (صحيفة الأحد) مع السكرتير الأول لسفارة الصين في دمشق عام ١٩٧١ قال: إننا نعتبر أن وجود إسرائيل من صنع الامبريالية العالمية، وهي أداتها لقمع الثورات في البلدان العربية... صحيح أن إسرائيل احتلت بعض الأراضي العربية، لكن لا يمكنها أن تحتل قلوب الشعوب العربية إطلاقاً، وأضاف: «نحن لا نقف موقفين من هذا الصراع، إنما نقف موقفاً ثابتاً لا يتغير أبداً، فقد التزمنا بتأييد الشعب الفلسطيني، وكافة الشعوب المكافحة، ومن أجل ذلك لم يكن

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، مرجع سبق ذكره، ص١١٣.
(٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠، مرجع سبق ذكره، ص٣٩.
(٣) الهدف (بيروت) العدد (٢٧١)، ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤، ص١٨.
(٤) المرجع نفسه، ص١٨.

بيننا وبين إسرائيل أية علاقة[1].

وقد حددت الصين سياستها فى التعامل مع منظمة التحرير على أساس أنها تمثل جميع فصائل المقاومة الفلسطينية، حيث أصرت الصين في آيار/ مايو ١٩٧١ على أن يضم وفد منظمة التحرير الذي سيقوم بزيارتها ممثلي الجبهة الشعبيه والديمقراطية ومنظمة الصاعقة (كبرى الفصائل الفلسطينية)، وقد أعلنت الجبهة الشعبية عن ذلك بزهو وافتخار[2]، وقد استمرت سياسة تأييد الصين للقضية الفلسطينية، ففي مؤتمر عدم الانحياز الذي عقد في الجزائر في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٣، تقدم الوفد الصيني مع الوفد الموريتاني والجزائري بمشروع خاص لفلسطين، الذي يدعو إلى اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني[3]، وفي تموز/ يوليو ١٩٧٣ وجهت جمعية صينية للصداقة مع الشعوب دعوة إلى وفد من الجبهة لزيارة بكين، وعقد خلالها عدة اجتماعات مع مسئولين، وقد تلقت الجبهة الشعبية العديد من أشكال التعاون، والدعم الأيديولوجي، والسياسي، والتدريب[4].

وفي تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٤ زار وفد من الجبهة الشعبية الصين برئاسة عضو المكتب السياسي تيسير قبعة، أجرى خلالها مباحثات مع نائب رئيس مجلس الدولة (لي تشن يان) حول الوضع السياسي في المنطقة ودور الجبهة الشعبية في التصدي للهجمة الامبريالية لتصفية الثورة الفلسطينية من خلال مؤتمر جنيف

(١) نفسه، ص١٨.

(٢) صايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص١٧١.

(٣) شؤون فلسطينية (بيروت)، العدد (٣٦)، آب/ أغسطس ١٩٧٤، ص١٨١.

(٤) كوبان: مرجع سبق ذكره، ص٢٢٩.

للسلام[1]، وأكدت الصين على أنه ليس لأحد الحق في التوصل إلى صفقات من وراء ظهر العرب والفلسطينيين، والتي من شأنها أن تؤدي إلى المس بحقوقهم الوطنية[2].

وكان ظهور ياسر عرفات في الأمم المتحدة في نيويورك في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤، وظهور وفد من الجبهة الشعبية في بكين في اليوم ذاته بعد إعلان الجبهة عن معارضتها المبادرة الدبلوماسية التي تبنتها منظمة التحرير[3] يبين حجم الدعم السياسي الكبير لمواقف الجبهة الشعبية من قبل الصين.

بقيت العلاقات الصينية مع الجبهة متينة حتى منتصف عام ١٩٧٦[4]، حيث تخلت الجبهة عن تحالفها مع الصين بعد أن طرأ تغيرات جوهرية على مواقف الصين الشعبية، وسياستها، وتحالفاتها، فسياسة التطويق والعزل من قبل الامبريالية تجاه الصين قد انتهت بسياسة الاعتراف بها والتعايش معها، فالقيادة الصينية طرحت تحليلاً للصراع العالمي لا يقوم على أساس الصراع الطبقي بين الرأسمالية والاشتراكية، بين البرجوازية والطبقة العاملة، إنما يقوم على أساس الصراع بين الدول على ضوء مستوى التطور الاقتصادي في هذه البلدان.

ومن خلال هذه النظرية وضعت الصين الاتحاد السوفيتي في موقع الامبريالية الأمريكية ليتلو ذلك اعتبار الاتحاد السوفييتي أكثر خطراً على الشعوب من الامبريالية الأمريكية نفسها. وبالتالي رفعت الصين شعار جبهة عالمية عريضة

(١) الهدف (بيروت) العدد (٢٧٥)، ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٤، ص٧.

(٢) عبد الرحمن: منظمة ...، مرجع سبق ذكره، ص٢٤٦. انظر كذلك الجبهة الشعبية: محطات أساسية...، مرجع سبق ذكره، ص١٣٨

(٣) كوبان: مرجع سبق ذكره، ص٣٣٠.

(٤) الجبهة الشعبية: محطات أساسية...، مرجع سبق ذكره، ص١٣٨.

لمناهضة الاتحاد السوفييتي، والتي دعا إليها «تبنغ» أثناء زيارته إلى واشنطن، كذلك اتخذت القيادة الصينية موقفاً مؤيداً لاتفاقية كامب ديفيد، واعتبر السادات بطلاً قومياً حرر بلاده من النفوذ السوفييتي[1]، مما فسر للجبهة ارتداد القيادة الصينية عن مواقفها، وبين علاقة التحالف القائمة بين الصين والامبريالية في مواجهة الاتحاد السوفيتي.

لذا تخلت الجبهة عن موقفها التقليدي المؤيد للصين، وتوجهت صوب الاتحاد السوفييتي، ونتيجة لذلك أجرت الجبهة – أثناء المؤتمر الوطني الرابع عام ١٩٨١ – تعديلاً في ترتيب حلفائها لتصبح دول المنظومة الاشتراكية، وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي في مقدمة ترتيب الحلفاء الدوليين للجبهة[2] على حساب الحليف السابق الصين الشعبية، وفي عام ١٩٨٢ لم تلعب الصين دوراً مهماً أثناء العملية الدبلوماسية التي أحاطت بمعركة بيروت، لكن الصين أكدت على دعمها المستمر لقيادة منظمة التحرير ولتوجهاتها السياسية، كما اهتمت الصين بضرورة الوحدة الداخلية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقد تبين ذلك من خلال زيارة تيسير قبعة في ١٠ حزيران/ يونيو ١٩٨٦ – على رأس وفد فلسطيني – إلى جمهورية الصين الشعبية[3]

٢- الاتحاد السوفييتي وبلدان المجموعة الاشتراكية:

كان الاتحاد السوفييتي قد أيد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٨١)

(١) التقرير السياسي، الصادر عن المؤتمر الوطني الرابع للجبهة (١٩٨١)، مصدر سبق ذكره، ص٧٦-٧٧.

(٢) المصدر نفسه، ص٧٩، انظر كذلك: محمد فرحات : الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وعملية السلام، الفصائل الفلسطينية من النشأة إلى حوارات الهدنة (محرر صبحي عسلية)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١٣١.

(٣) الهدف (دمشق) العدد (٨٢٣)، ٧ تموز/ يوليو ١٩٨٦، ص١٥.

بشأن تقسيم فلسطين، وقد اعترف رسمياً بإسرائيل بعد قيامها، وأيد انضمامها إلى عضوية الأمم المتحدة. وبعد حرب ١٩٦٧، اعتبر الاتحاد السوفييتي أن الأولوية يجب أن تعطى لإزالة آثار العدوان الإسرائيلي، وحرص دائماً على أن التسوية السلمية هي الأسلوب الوحيد لحل الصراع العربي-الإسرائيلي.[1] وكان موقفه سلبياً وغير مؤيد لأسلوب المقاومة، خاصة أسلوب خطف الطائرات الذي مارسته الجبهة الشعبية، كانت تلك المواقف السياسية وغيرها، أحد الكوابح التي كانت تحول دون تقدم العلاقة بين السوفييت والجبهة الشعبية[2] فاتجهت الأخيرة صوب الصين، وبنت علاقة وطيدة معها.

وعلى الرغم من التراجع الواضح للنزعات الماوية خلال سنوات السبعينيات داخل صفوف الشعبية، فإنها لم تغادر مواقفها القديمة من الاتحاد السوفييتي، حيث قومت الشعبية موقف السوفييت من المقاومة على النحو التالي: كان السوفييت في بداية الأمر يؤيدون حركة المقاومة تأييداً يزداد تدريجياً مع نمو المقاومة، وبداية صيرورتها كقوة ضاغطة على إسرائيل من الممكن أن تكون عاملاً مساعداً لتطبيق الصيغة السوفييتية للتسوية في المنطقة، لكن عندما ذاع صيت المقاومة، وتصاعد بعد معركة الكرامة، رأى السوفييت بأنها ستهدد إمكانية التسوية السياسية للصراع العربي-الإسرائيلي، فضلاً عن تهديدها للنظام الأردني، والذي قد يستدعى تدخلاً أمريكيا في المنطقة[3] الأمر الذي يحمل إمكانية صدام معها.

وقد انتقد التقرير الداخلي الذي أصدرته الجبهة بشأن الصراع في الأردن السياسة

(١) عبد الرحمن: منظمة ...، مرجع سبق ذكره، ص١٢١.

(٢) جميل المجدلاوي: مقابلة شخصية، ٦/ ٧/ ٢٠٠٧، في للقاهرة..

(٣) خليل: مرجع سبق ذكره، ص٣٦.

السوفييتية، وجادل في أن موسكو لا ترغب في أن يكون الفلسطينيون في وضع يتيح لهم تعطيل وقف إطلاق النار المصري-الإسرائيلي وعملية السلام في الشرق الأوسط، وبالتالي فإن الاتحاد السوفييتي أصبح راضياً ضمنياً عن ترويض حركة المقاومة، وتقليم أظافرها[1]. هذا التحليل كان ينأى بالشعبية عن وضع الاتحاد السوفييتي في مقدمة الحلفاء على المستوى العالمي.

ومع ازدياد اهتمام ودعم الصين للمنظمات الفلسطينية التي وقفت ضد التسوية السياسية، ورغبة من السوفييت عدم ترك الساحة للنفوذ الصيني منفرداً. فقد قرروا تقديم الدعم المعنوي والإعلامي للمنظمات الفلسطينية الفدائية، وبدأت وكالة «تاس» السوفييتية تنقل عمليات المقاومة في الأرض المحتلة، وتصنف الفدائيين بالوطنيين، وذلك أسوة بالثوار الفيتناميين ، وتبرز وجههم المعادي للإمبريالية[2].

وقد أعلن بيان لوزارة الخارجية السوفييتية أن الاتحاد السوفييتي يؤيد نضال الفلسطينيين ضد الاحتلال الإسرائيلي، ووصف المقاومين بأنهم مثل الأنصار الذي ناضلوا ضد الألمان في المناطق السوفييتية المحتلة إبان الحرب العالمية الثانية، ومع ذلك لمح البيان إلى أن الاتحاد السوفييتي يتحفظ إزاء بعض عمليات المقاومة الفلسطينية، مثل: ضرب المدنيين، واختطاف الطائرات خارج منطقة الشرق الأوسط[3]. وفي هذه الأثناء حدث تطور محدود في العلاقة بين الجبهة الشعبية والسوفييت حيث قام جورج حبش بزيارة إلى موسكو في ختام جولة آسيوية في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠، حيث تعرض لنقد شديد من الاتحاد السوفييتي بشأن

(١) صايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص٤٤٤.

(٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، مرجع سبق ذكره، ص٦٥٤.

(٣) المرجع نفسه، ص٦٨٢، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٧.

ممارسة الشعبية عمليات اعتبرها السوفييت إرهابية، حيث ألغى السوفييت فجأة اجتماعات كانت مقررة سلفاً، احتجاجاً منهم على عمليات اختطاف الطائرات إلى الأردن، وكان لهذا الإلغاء تأثير فيما بعد إذ ساق حبش الضغط السوفييتي كأحد أسباب إصراره على وقف عمليات خطف الطائرات في أثناء مؤتمر موسع للجنة المركزية للجبهة في٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠(١).

وقد زار وفد مكون من ستة أعضاء من المكتب السياسي للجبهة برئاسة تيسير قبعة موسكو في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧١، تلبية لدعوة من لجنة التضامن السوفييتية، وذلك بغرض الحصول على مساعدات سوفييتية(٢).

وتلبية لدعوة من لجنة التضامن الأفرو-آسيوي، زار وفد من منظمة التحرير موسكو، وقد مثل الجبهة الشعبية في ذلك الوفد أبو ماهر اليماني، حينها طلب السوفييت من الوفد تشكيل حكومة فلسطينية في المنفى، وإبداء الرغبة فى الاشتراك في مؤتمر جنيف للسلام(٣) حيث كانت الجبهة ترفض هذين الأمرين، وتعتبرهما استسلاميين. وقد هاجم جورج حبش الاتحاد السوفييتي لدعمه حلولاً ترى الجبهة أنها تؤدي إلى تصفية الحركة الفلسطينية، إذ قال: «إن الاتحاد السوفييتي يعمل على إيجاد تسوية من شأنها أن تؤدي إلى الموافقة على وجود إسرائيل(٤) وقد تعرض حبش لهجوم من مجلة اتحاد الكتاب والصحفيين السوفييت حيث ذكرت: «إن الأعمال غير المسؤولة التي يقوم بها حبش، تطرفه الثوري الممزوج بالديماغوجية الماوية هى

(١) صايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص٤٤٤.

(٢) خليل: مرجع سبق ذكره، ص٣٧.

(٣) نبيل حيدري: الاتحاد السوفييتي ومنظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٣-١٩٧٤، شؤون فلسطينية، (نيقوسيا)، العدد (٢٢٣-٢٢٤) تشرين الأول (أكتوبر) تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١، ص٤٦.

(٤) الريس، والنحاس: مرجع سبق ذكره، ص٥٧.

لمصلحة أعداء الشعب الفلسطيني»[1].

كما أن السفير السوفييتي في بيروت «عظيموف» أبلغ قيادة منظمة التحرير في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤ بقطع الاتصالات السوفييتية كافة مع الجبهة الشعبية، برهاناً على الدعم السوفييتي لرئيس المنظمة، وتأييداً لإقامة دولة فلسطينية في الأراضي التي ستحرر[2].

على إثر ذلك أجريت سلسلة اتصالات ووساطة قام بها الرئيس هواري بومدين بين مسؤولين سوفييت من جهة، وقيادة الجبهة من جهة أخرى لتطويق الخلاف بين الطرفين، حيث أكد السوفييت بعد هذه الاتصالات إن ما نشر في مجلة اتحاد الكتاب والصحفيين السوفييت لا يعبر عن السياسة الرسمية السوفييتية واعربت صحيفة «الأزفستيا» الناطقة بلسان الحكومة السوفييتية عن ارتياح القادة السوفييت للأمين العام للجبهة جورج حبش[3].

ومن جهته صرح بسام أبو شريف أحد قادة الجبهة إن قوى التحرر العالمي وقوى المعسكر الاشتراكي هم أحد أصدقاء الثورة الفلسطينية وحلفاء لها. وعلى الرغم من حدوث خلافات في وجهات النظر أو المواقف السياسية، فإن العلاقة ستبقى مع المعسكر الاشتراكي علاقة تحالف بأفق تاريخي واستراتيجي، لا يمكن لكلمة هنا أو هناك أن تؤثر على جوهر العلاقات الرفاقية»[4].

لكن الشعبية لم تشارك ضمن الوفد الفلسطيني الرسمي برئاسة ياسر عرفات

(١) اليوميات الفلسطينية، مج٢٠ من ١/ ٧/ ١٩٧٤ – ٣١/ ١٢/ ١٩٧٤، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٩، ص٢٠١.

(٢) حيدري: مرجع سبق ذكره، ص٤٦.

(٣) اليوميات الفلسطينية مج٢٠ مصدر سبق ذكره، ص١١٨.

(٤) المصدر نفسه، ص٢٠١.

الذي قام بزيارة موسكو في أواخر تموز/ يوليو ١٩٧٤، حيث كانت هذه الزيارة الأولى التي تمت بدعوة رسمية من الزعيم السوفييتي ليونيد بريجينيف، ففي نهاية تلك الزيارة أعلن الجانب السوفييتي دعمه الصريح لفكرة إقامة دولة فلسطينية مستقلة، من خلال المفاوضات التي ستجرى في مؤتمر جنيف للسلام[١].

وفي هذا السياق صرح حبش قائلاً: «إن امتناع الجبهة عن المشاركة في وفد منظمة التحرير إلى موسكو ليس موجهاً ضد الاتحاد السوفييتي، وإنما ضد قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وسياستها الارتجالية»[٢]. كما قيم حبش علاقات الجبهة مع السوفييت بأنها تعارضات غير عدائية، وليست تناحرية ما بين بعض المواقف التي يتخذها الاتحاد السوفييتي إزاء القضية الفلسطينية وما بين استراتيجية وأهداف نضال الشعب الفلسطيني.[٣] ورأى حبش إن من حق الجبهة الشعبية أن تحدد خطها السياسي، تجاه القضايا التي تواجهها الثورة بشكل حر ومستقل بعيداً عن التبعية وأضاف إن ذلك لا يجوز أن يسيء لرفاقنا السوفيت، لأن مبدأ التضامن الأممي لا يقوم على أساس التطابق التام في كافة الأمور[٤].

ومع خروج مسار التسوية عن سكة قطار الاتحاد السوفييتي، وخاصة بعد زيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى إسرائيل وعقد اتفاقيتي كامب ديفيد، شهدت العلاقة بين الاتحاد السوفييتي والشعبية تطوراً مهماً، فبعد زيارة حبش لموسكو لمدة أسبوع في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨، أصدرت اللجنة المركزية للجبهة بياناً

(١) كوبان: مرجع سبق ذكره، ص٢٣٧.

(٢) الهدف (بيروت) العدد (٢٦٣) ٣آب/ أغسطس ١٩٧٤، ص٨-٩.

(٣) خليل: مرجع سبق ذكره، ص٣٨.

(٤) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٤، مصدر سبق ذكره، ص٤٠٨. انظر كذلك الهدف (بيروت) العدد (٢٧٦) تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤، ص٩-١٠

دعت فيه إلى إقامة تحالف استراتيجي بين الاتحاد السوفييتي والدول العربية «التقدمية»؛ وذلك لإحباط اتفاق كامب ديفيد[1] وتبنت الشعبية كثيراً من المواقف تجاه القضايا السياسية الخارجية للسوفييت مثل: تأييد التدخل السوفييتي في أفغانستان، كما اعتبرت نفسها شريكاً مع عدد كبير من الحلفاء والقضايا المدعومة من السوفييت في الهند، وأمريكا الوسطى، والقرن الأفريقي، والصحراء الغربية، وانتقدت العراق، بصورة مماثلة لموقفه من الصراع في اليمن، وكذلك انتقدته لممارسة القمع والبطش ضد القوى الشيوعية والديمقراطية فى العراق، ومعالجة القضية الكردية من منطلق شوفيني[2] كذلك انعكس التقارب مع السوفييت في معظم أدبيات ووثائق الجبهة، وكان المؤتمر الوطني الرابع للجبهة في نيسان/ إبريل ١٩٨١ محطة مهمة على هذا الطريق، حيث أبرزت نتائج المؤتمر الفكرية والسياسية مستوى الانحياز إلى الموقف السوفييتي، فقد قدمت الجبهة في تقريرها الصادر عن هذا المؤتمر، نقداً إلى عدد من مواقفها التي كانت تختلف فيها عن الموقف السوفييتي حيث اعتبرت أن موقفها السابق من سياسة الانفراج الدولي كان خطأ، وقد بينت الشعبية أن الاتحاد السوفييتي - في ظل هذه السياسة- قد حقق مجموعة انتصارات لحركة التحرر الوطني العالمي[3] كذلك وضعت الشعبية فى تقريرها ضرورة تعزيز الصداقة وتوطيد التعاون بين الثورة الفلسطينية وبلدان المنظومة الاشتراكية[4].

أما على المستوى السياسي الفلسطيني، فقد تبنت الشعبية لأول مرة شعار إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على أي جزء يتم تحريره من الأرض الفلسطينية دون قيد

(١) منشورات الهدف: دار الهدف، خريف ١٩٧٩، ص٢٥-٢٦

(٢) صايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص٦٨٨

(٣) التقرير السياسي: الصادر عن المؤتمر الوطني الرابع للجبهة عام ١٩٨١، مصدر سبق ذكره، ص٢٧

(٤) المصدر نفسه، ص٤٣

أو شرط[1] بعد أن كانت تتبنى إقامة الدولة الديمقراطية الشعبية على كامل الأرض الفلسطينية.

كما ازداد التقارب السوفييتي مع الجبهة الشعبية بعد أن توترت العلاقة بين قيادة منظمة التحرير والسوفييت بعد حرب حزيران/ يونيو ١٩٨٢ إثر الخلاف الذي وقع بين حركة فتح والنظام السوري بسبب حركة الانشقاق فى فتح، واتهام حركة فتح لسوريا حليفة السوفييت بالوقوف وراء المنشقين، إذ كانت القيادة السوفييتية أقرب إلى موقف «التحالف الديمقراطي» ممثلاً بالجبهتين الشعبية، والديمقراطية، والحزب الشيوعي الفلسطيني، وجناح طلعت يعقوب فى جبهة التحرير الفلسطينية ولاسيما بعد أن أحست تلك القيادة أن رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير واللجنة المركزية لحركة فتح يعملان على إقامة تحالف مصري/ أردني/ فلسطيني، واتهام حركة فتح بأنها تسعى لحل القضية الفلسطينية حلاً ترضى عنه الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية، وساءت العلاقات أكثر بين قيادة المنظمة والسوفييت والمنظومة الاشتراكية بعد توقيع ياسر عرفات - رئيس المنظمة – اتفاق عمان في شباط/ فبراير ١٩٨٥، فيما تعزز التحالف ما بين الجبهة الشعبية والبلدان الاشتراكية[2].

وعلى ضوء ذلك يمكن القول إن الجبهة الشعبية قطعت أشواطاً بالغة الأهمية في عملية الانحياز إلى الاتحاد السوفييتي على المستويين الفكري والسياسي. وقد عززت ذلك بتلقي أعداد كبيرة من قيادات، وكوادر، وأعضاء الشعبية دورات تثقيفية نظرية وسياسية، بالإضافة إلى الدورات العسكرية في الاتحاد السوفييتي والدول

(١) نفسه، ص٢٠٢

(٢) أشرف إسماعيل: تجربة اليسار الفلسطيني المسلح، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٢١٩.

الاشتراكية الأخرى.

وقد حددت الشعبية موقفها من السوفييت على النحو التالي:

- أن الاتحاد السوفييتي هو حليف استراتيجي، وأن التحالف معه هو أحد الشروط الحاسمة للانتصار، حيث وضعته فى مقدمة حلفاء الجبهة على المستوى العالمي.

- توجيه النقد إلى المواقف السوفييتية الخاطئة من القضية الفلسطينية، والتسوية، وسبل حل الصراع العربي- الإسرائيلي.

٣- علاقات أخرى:

أقامت الجبهة علاقات وطيدة (تنظيمية وسياسية) مع عدد من الحركات الثورية المعادية للرأسمالية العالمية والحركة الصهيونية، مثل منظمة بادر ماينهوف في ألمانيا[١] وتعاونت معهم في تنفيذ عملياتها الخارجية.[٢]

وأكدت عمليتي مطار اللد في ٣ آيار/ مايو ١٩٧٢ وعملية احتلال السفارة اليابانية فى الكويت علاقة الجبهة بمنظمة الجيش الأحمر فى اليابان.

وأشادت الجبهة بعدد من الدول الاشتراكية الأخرى مثل: فيتنام، وكوريا الشمالية، وكوبا، بما تقدمه هذه الدول من دعم سياسي ومعنوي تجاه القضية الفلسطينية والنضال الوطني الفلسطيني[٣] وقد سلطت مجلة الهدف الناطقة باسم الشعبية الضوء على الزيارات المتعددة لوفود من الجبهة لهذه الدول في كثير من المناسبات الوطنية غيرها.

(١) جميل المجدلاوي: مقابلة شخصية، ٦/ ٧/ ٢٠٠٧، في للقاهرة.

(٢) الريس، والنحاس: مرجع سبق ذكره، ص٥٩.

(٣) خليل: مرجع سبق ذكره، ص٢٨.

ودعت الشعبية حركة التحرر الوطني الفلسطيني والعربي للتحالف مع حركات التحرر في فيتنام وكوبا، وكوريا الشمالية، وحركات التحرر في آسيا، وأمريكا اللاتينية، ضد المعسكر الذي تقوده الامبريالية فى المنطقة العربية.[1]

كذلك أقامت الجبهة علاقات وطيدة مع حركات التحرر في أمريكا اللاتينية مثل الساندانيين في نيكاراغوا، ومع الأحزاب اليسارية في تشيلي والبرازيل، كما نسجت الجبهة علاقات مع قوي اليسار الجديد في أوروبا المتمثل فى المنظمات التروتسكية والماوية[2].

لذا يمكن القول إن الجبهة الشعبية قد استطاعت أن توازى بين عملها العسكري والسياسي إلى جانب استقطاب جهات عديدة لنصرة القضية الفلسطينية، رغم الاختلافات والتناقضات التى كانت تنتاب هذه العلاقة، كما استطاعت أن تحشد الموقف الدولي المؤيد للقضية الفلسطينية، من خلال علاقاتها الاستراتيجية مع العديد من الدول المؤثرة وعلى رأسها الصين الشعبية والاتحاد السوفييتي، وإبراز دور الامبريالية العالمية والصهيونية، فى زعزعة استقرار الشعوب، والعمل على إحباط مخططاتها.

◆◆◆

(١) الجبهة الشعبية، محطات أساسية، مرجع سبق ذكره، ص٥٦.

(٢) جميل المجدلاوي: مقابلة شخصية ١٦/٨/٢٠٠٥، في مكتبه بغزة.